

حلقة الأمم المتحدة الدراسية المعنية بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

عمان،

١٩ و ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٨

المحتويات

الفصل	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	٩-١	٣
ثانيا - الجلسة الافتتاحية	٤٠-١٠	٥
ثالثا - موجز الجلسات العامة	٨٨-٤١	١٥
الجلسة العامة الأولى	٥٦-٤١	١٥
الجلسة العامة الثانية	٧٢-٥٧	٢١
الجلسة العامة الثالثة	٨٨-٧٣	٢٦
رابعا - الجلسة الختامية	٩٥-٨٩	٣٢

أولا - مقدمة

ألف - تنظيم الحلقة الدراسية

١ - عقدت حلقة الأمم المتحدة الدراسية المعنية بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني في عمان يومي ١٩ و ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٨، تحت رعاية اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ووفقا لأحكام قرار الجمعية العامة ٨٠/٦٢ و ٨١/٦٢ المؤرخين ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

باء - المشاركون

٢ - حضر الحلقة الدراسية ممثلو ٥١ من الحكومات بالإضافة إلى فلسطين، وأربع منظمات حكومية دولية، وست من هيئات الأمم المتحدة، و ٢٢ من منظمات المجتمع المدني، فضلا عن الضيوف الخاصين من البلد المضيف وممثلي المؤسسات الأكاديمية ووسائل الإعلام.

٣ - ومثل اللجنة في الاجتماع وفد ضم بول بادجي (السنغال)، رئيس اللجنة؛ وزاهر تانين (أفغانستان)، نائب رئيس اللجنة؛ ورودريغو ماليركا - دياز (كوبا)، نائب رئيس اللجنة؛ وسافيور ف. بورغ (مالطة)، مقرر اللجنة؛ ومحمد العلاف (الأردن)؛ ورياض منصور (فلسطين).

٤ - وكانت الحكومات التالية ممثلة في الحلقة الدراسية: الاتحاد الروسي، أذربيجان، الأردن، إسبانيا، أستراليا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أوكرانيا، إيطاليا، باكستان، البحرين، البرازيل، بروني دار السلام، بلجيكا، بنغلاديش، البوسنة والهرسك، بولندا، بيلاروس، تايلند، تركيا، تونس، الجزائر، جمهورية إيران الإسلامية، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، جورجيا، سري لانكا، سلوفاكيا، السودان، شيلي، الصين، العراق، عمان، فرنسا، الفلبين، قبرص، قطر، كوبا، الكويت، لبنان، ماليزيا، مصر، المغرب، النرويج، نيجيريا، الهند، هولندا، اليابان، اليمن، اليونان.

٥ - وشارك في الحلقة الدراسية ما يلي من المنظمات والوكالات والكيانات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)؛ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية؛ مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط؛ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)؛ صندوق الأمم المتحدة للسكان؛ وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).

٦ - وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الحلقة الدراسية: الاتحاد الأوروبي؛ مصرف التنمية الإسلامي؛ جامعة الدول العربية؛ منظمة المؤتمر الإسلامي.

٧ - وشاركت منظمات المجتمع المدني التالية في الحلقة الدراسية كمراقبين: منظمة مكافحة الجوع - اسبانيا، مدريد؛ منظمة تضامن الشعوب الأفريقية - الآسيوية، القاهرة؛ رابطة التنمية الزراعية، القدس؛ لجنة خدمات الأصدقاء الأمريكية، عمان؛ جمعية أرض الإنسان الفلسطينية الخيرية، التي تتولى تنفيذ برنامج للمساعدة الطارئة ممول من وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، رام الله؛ وكالة الرعاية الاسترالية (أوست كير)؛ مؤسسة بشارة الثقافية، عمان؛ منظمة سيدات الأعمال والمشتغلات بالمهن الحرة، عمان؛ المؤسسة المالية الألمانية، عمان؛ مركز الإعلام الأردني، عمان؛ مؤسسة كساب، عمان؛ مركز بحوث الأرض، الأردن؛ معهد مانديلا لحقوق الإنسان، رام الله؛ المركز الوطني لتكنولوجيا المعلومات، عمان؛ مجموعة فلسطين للهيدرولوجيا وتنمية الموارد المائية والبيئية، رام الله؛ منظمة أنقذوا الطفولة، القدس؛ شركة صيقلتي التجارية، عمان؛ مركز العودة الفلسطيني، لندن؛ اتحاد لجان العمل الزراعي، القدس؛ إدارة التعاون الدولي التركية، القدس؛ الجمعية النسائية للأمم المتحدة بالأردن، عمان؛ جامعة البرموك، الأردن.

٨ - وشارك كبار الشخصيات والخبراء التالية أسماؤهم بتقديم ورقات إلى الحلقة الدراسية: سمير عبد الله، وزير التخطيط، السلطة الفلسطينية؛ وجيه عزازية، المدير العام لإدارة الشؤون الفلسطينية بوزارة خارجية المملكة الأردنية الهاشمية؛ تشارلز كلايتون، المدير الوطني لمنظمة الرؤية العالمية، الأراضي الفلسطينية وإسرائيل؛ وليم كوركوران، رئيس المؤسسة الأمريكية لمساعدة اللاجئين في الشرق الأدنى، واشنطن العاصمة؛ روي ديكنسون، رئيس عمليات مكتب المفوضية الأوروبية لتقديم المساعدة التقنية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، القدس الشرقية؛ جون غينغ، مدير عمليات الأونروا في قطاع غزة؛ عاطف قبرصي، أستاذ علم الاقتصاد بجامعة ماك ماستر في كندا والنائب المؤقت السابق للأمين التنفيذي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)؛ ناعومي مارك، منسقة مشاريع غزة بمنظمة الأطباء المناصرين لحقوق الإنسان - إسرائيل؛ تاكيشي ناروز، الممثل المقيم للوكالة اليابانية للتعاون الدولي - مكتب الوكالة في الضفة الغربية وغزة؛ روي ناثانسون، المدير العام لمركز ماكرو للاقتصاد السياسي؛ محمد إشتيه، رئيس المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار؛ ناصر شرايدة، الأمين العام لوزارة التخطيط والتعاون الدولي بالمملكة الأردنية الهاشمية؛ لانا تاتور، المنسقة الإعلامية للمركز القانوني للدفاع عن حرية الحركة (جيشا)، تل أبيب؛ تور وينسلاند، مستشار التنسيق مع المانحين في مكتب المبعوث الخاص للجنة الرباعية في القدس؛ روز ماري ويلي، المنسقة الميدانية للضفة الغربية. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

جيم - جدول الأعمال

٩ - تألفت الحلقة الدراسية من جلسة افتتاحية، وثلاث جلسات عامة، وجلسة ختامية. وخلال الجلسات العامة، قدمت عروض من قبل ١٥ من الخبراء، من بينهم خبراء فلسطينيون وإسرائيليون. وعقب الجلسات العامة، نظمت فترة للمناقشة مفتوحة أمام جميع المشاركين. وكانت موضوعات الجلسات العامة كما يلي: "العقبات والتحديات الراهنة التي تواجه تنمية الاقتصاد الفلسطيني: الحالة على أرض الواقع"؛ "نحو إقامة اقتصاد فلسطيني قادر على الاستمرار - من التبعية إلى التأهيل والإصلاح والانتعاش الاقتصادي"؛ "حشد المساعدات الدولية دعماً للخطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية".

ثانياً - الجلسة الافتتاحية

١٠ - افتتح الحلقة الدراسية المعنية بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني ناصر جودة، وزير الدولة لشؤون الإعلام والاتصال وزير الخارجية بالوكالة بالملكة الأردنية الهاشمية. وقام روبرت هـ. سيري، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، بإلقاء رسالة الأمين العام للأمم المتحدة. كما أدلى ببيانات كلا من بول بادجي، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف؛ وسمير عبد الله، وزير التخطيط والسلطة الفلسطينية؛ وممثل فلسطين. وأدلى ببيانات أيضاً ممثلو كل من: كوبا (باسم حركة عدم الانحياز)، والإمارات العربية المتحدة، والهند، وماليزيا، والكويت، وباكستان، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وجامعة الدول العربية.

١١ - ناصر جودة، وزير الدولة لشؤون الإعلام والاتصال وزير الخارجية بالوكالة بالملكة الأردنية الهاشمية، قال إنه لا يمكن لدولة فلسطينية أن تنشأ في أجواء إقامة الجدران العازلة بين السكان؛ ووضع العوائق ونقاط التفتيش؛ وتطبيق سياسات الإغلاق والحصار. ولا يمكن لاقتصاد فلسطيني أن ينهض تحت هذه الضغوط وأمام هذه العقبات. فمن حق الشعب الفلسطيني أن يأخذ حقه في الحياة الكريمة، وأن يأخذ فرصته في بناء دولته المستقلة لتساهم جنباً إلى جنب مع كافة شعوب الأرض في بناء الحضارة الإنسانية. وقد حذر الأردن مراراً من خطورة التطرف الذي قد تدفع باتجاهه هذه الأوضاع الإنسانية السيئة، ودعا دوماً إلى وضع حد لهذه المأساة وتركيز الجهود لوقف العنف واستئناف الحوار بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

١٢ - ورأى أن بذل جهد متميز للتخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني ودعمه في بناء اقتصاد وطني سيشكل الدعامة الأساسية في إقامة دولة فلسطينية مستقلة. وأثنى على اللجنة لما تبذله من جهود دؤوبة لحشد المساعدة للشعب الفلسطيني. وأشار إلى أن الأوضاع الكارثية التي تعيشها غزة في الآونة الأخيرة، وما يصحبها من معاناة تزداد معها الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية سوءا يوما بعد يوم، إنما تشكل تحديا صارخا للقانون الإنساني الدولي وانتهاكا لأبسط حقوق الإنسان. فما من نمو اقتصادي يمكن أن يزدهر وسط الأجواء الحالية.

١٣ - وأضاف قائلا إن التطرف لا يؤدي إلا إلى المزيد من المعاناة، وألح على ضرورة بذل جهود منسقة لوضع حد للعنف. وأشار إلى أن هناك في الوقت الراهن فرصة جديدة للتوصل إلى حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية، ولا بد من اغتنام هذه الفرصة وتعزيزها. ووجد دعم بلده للسلطة الفلسطينية، وبخاصة ما تخطط له من إصلاح مؤسساتها، ودعا المجتمع الدولي إلى دعم هذه الجهود، بما في ذلك توفير التمويل لها. وأكد أن الأردن لن يدخر أي جهد في هذا الصدد. واختتم كلمته بقوله إنه لا بد لعملية السلام التي جرى إحيائها في أنابوليس أن تظل في مسارها وأن تكتسب قوة دفع جديدة، وأنه لا بد من دعمها للوصول بها إلى غايتها المرجوة في التوقيت المحدد لها. وقال: "إن أماننا الآن فرصة ثانية حقيقة".

١٤ - بان كي - مون، الأمين العام للأمم المتحدة، قال في بيان ألقاه روبرت هـ. سيري، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، إن الحلقة الدراسية تعقد في الأشهر الأولى من سنة بالغة الأهمية للشعب الفلسطيني ولتطلعاته المشروعة، التي طال حرمانه منها، في إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وقادرة على الحياة في قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، والتي تقوم على إنهاء الاحتلال الذي بدأ عام ١٩٦٧. وأضاف أن العناصر الرئيسية اللازمة لإحداث اختراق في عملية السلام متوفرة. فالمفاوضات مستمرة بين القادة الإسرائيليين والفلسطينيين حول القضايا الأساسية، واتخذت تدابير أمنية هامة على أرض الواقع، وتعهد المانحون بتقديم مساعدات تزيد على ٧ بلايين من دولارات الولايات المتحدة. وأوفدت إلى المنطقة مجموعة من المبعوثين، منهم ممثل اللجنة الرباعية توني بلير، ضمانا لإحراز تقدم ملموس في تنفيذ التزامات خريطة الطريق وتحسين الأحوال الأمنية للفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء، وإنعاش الاقتصاد الفلسطيني. غير أنه أقر بأن الحقائق القاسية على أرض الواقع تثير لدى الكثيرين تشككا مشروعا في إمكانية تحقيق السلام. وأكد أنه لا بد وأن تشهد الشهور المقبلة تحسنا في الواقع القائم، مشفوعا بإحراز تقدم في المفاوضات السياسية.

١٥ - ومضى يقول إن الجهود الإصلاحية والأمنية التي بذلتها السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وفرت أساسا مناسباً للمضي إلى الأمام، ولكن يلزم الآن بذل ما هو أكثر من ذلك بكثير. وأكد مجدداً موقف الأمم المتحدة بشأن عدم مشروعية النشاط الاستيطاني في أي مكان من الأراضي الفلسطينية المحتلة. فخريطة الطريق تقضي بتجميد كل الأنشطة استيطانية، وكذلك إعادة فتح المؤسسات في القدس الشرقية. ودعا إلى اتخاذ خطوات فورية للوفاء بتلك الالتزامات. وأكد أيضاً على أهمية بذل السلطة الفلسطينية جهوداً إضافية في مجال الأمن. وأشار في ذلك السياق إلى أن ثمة حاجة جلية لاتخاذ خطوات عاجلة لتخفيف الإغلاق في الضفة الغربية، وفقاً للاتفاقات القائمة. فهذا أمر لا بد منه إذا أريد للاقتصاد الفلسطيني أن ينتعش، ولمساعدات المانحين أن تثمر نتائج طويلة الأمد. وأكد أيضاً أن الاستمرار في بناء الجدار العازل فوق الأراضي الفلسطينية المحتلة يتناقض مع الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية، وأنه، بصفته الأمين العام للأمم المتحدة، سيواصل العمل من أجل تنفيذ تلك الفتوى.

١٦ - واستطرد يقول إن الوضع الحالي في غزة وضع لا يمكن تحمله من النواحي السياسية والأمنية، ومن زاوية حقوق الإنسان - لا بالنسبة للفلسطينيين، ولا لمصر، ولا لإسرائيل أيضاً. كما أن الأزمة القائمة في غزة تقوض عملية أنابوليس. وأعرب عن استنكاره للانتهاكات المتكررة للقانون الإنساني الدولي، بما فيها الهجمات الصاروخية ضد المدنيين والإفراط في استخدام القوة في المناطق المدنية والعقاب الجماعي للسكان المدنيين. وشدد على أن من الأهمية بمكان أن توقف إسرائيل إجراءات العقاب الجماعي، وأن تسمح بوصول الإمدادات الإنسانية والتجارية الضرورية للسكان. وحث الجميع على العمل على استئناف الحياة الاقتصادية الطبيعية لأهالي غزة، بوسائل منها دعم استئناف مشاريع الأمم المتحدة وغيرها من المشاريع المتوقفة في غزة وإعادة فتح المعابر كما هو متوخى في الاتفاق المتعلق بالتنقل وإمكانية الوصول. ورحب على وجه الخصوص بمبادرة السلطة الفلسطينية بشأن استعادة السيطرة على المعابر، وبالجهود التي تبذلها مصر لإيجاد حلول يمكن تنفيذها من الناحية العملية. وأعرب عن اعتقاده أن ذلك يجب أن يشمل وضع حد للهجمات الصاروخية، وكذلك لعمليات التوغل في قطاع غزة، لأنه لن يكون من المرجح أن تدوم هذه الحلول دون توفر أجواء هادئة على أرض الواقع.

١٧ - ومضى يقول إن وكالات الأمم المتحدة الكثيرة الموجودة على أرض الواقع ستواصل عملها، وحث المجتمع الدولي على الاستجابة للنداء الموحد الذي أطلقتته الأمم المتحدة وسائر هيئات المساعدات الإنسانية مؤخراً. كما جدد نداءه إلى جميع المانحين أن يواصلوا استثمارهم بسخاء، وأن يزيدوا من جهودهم الرامية إلى دعم التنمية الاقتصادية للفلسطينيين

وبناء قدراتهم. وذكر كل الأطراف بأن القانون الدولي يجب أن يكون هو الأساس لأفعالهم على أرض الواقع، ولأي حل مستدام. فلا يمكن تغيير ما يعانيه الشعب الفلسطيني من مشاكل اقتصادية وإنسانية وتحقيق الأمن المستديم لإسرائيل إلا بتسوية سياسية دائمة تنهي الاحتلال وتمنح الفلسطينيين استقلالهم. واختتم كلمته بقوله إنه، بالمزيج الصحيح من الحكمة والواقعية والشجاعة السياسية، مع التكثيف الشديد للجهود في الأشهر المقبلة، من الممكن إحراز تقدم تاريخي نحو تحقيق الرؤية القائمة على أساس دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

١٨ - **بول بادجي**، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، قال إنه عند تنظيم الحلقة الدراسية، كانت اللجنة تسعى إلى تعزيز "قوة الدفع" التي تولدت عن مؤتمري أنابوليس وباريس ودعم المبادرات الرامية إلى حشد المساعدة الدولية للفلسطينيين. ولا بد وأن توفر الحلقة الدراسية فرصة لتقييم الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية الهائلة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبحث الجهود التي تضطلع بها الأمم المتحدة، وكذلك الجهود المبذولة على الصعيدين الدولي والإقليمي، لضمان إحياء الاقتصاد الفلسطيني. فقد كان مما يدعو للأسف أن الحلقات الدراسية السابقة اضطرت للتحويل بتركيزها إلى توفير الاحتياجات الأكثر أساسية للشعب الفلسطيني. فالإغلاقات والقيود المفروضة في الأراضي المحتلة تزيد من تفاقم الأوضاع المعيشية، ولا سيما في قطاع غزة. والأرقام الأخيرة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تبين أن ٥٧ في المائة من الأسر المعيشية الفلسطينية يعيشون في حالة من الفقر، منهم حوالي ٤٩ في المائة في الضفة الغربية و ٧٩ في المائة في قطاع غزة.

١٩ - واستطرد يقول إن الإغلاق الكامل لقطاع غزة زاد من تفاقم الأزمة. فقلة قليلة من الناس، حتى من يحتاجون إلى الرعاية الطبية فورا، هم من يستطيعون الخروج من غزة. وقد أكدت اللجنة مجددا أن اتفاقية جنيف الرابعة تلزم إسرائيل، باعتبارها القوة القائمة بالاحتلال، بحماية السكان المدنيين الخاضعين لاحتلالها، وتحملها مسؤولية توفير الخدمات الأساسية وكفالة رفاه السكان عموما. وقد انزعجت اللجنة بشدة من الحكم الذي أصدرته مؤخرا المحكمة العليا في إسرائيل في كانون الثاني/يناير بتأييد قرار الحكومة الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ بتقليل إمدادات الكهرباء والوقود لغزة، وهو ما يرقى إلى حد فرض عقوبات جماعية.

٢٠ - وأدان باسم اللجنة قتل المدنيين الأبرياء من الجانبين، بما في ذلك من خلال العمليات العسكرية الإسرائيلية وبسبب إطلاق الصواريخ من غزة. وقال إن اللجنة ترى أن من غير

المقبول ومن غير العادل على الإطلاق أن يخضع مجمل السكان المدنيين في غزة لحصار خانق بسبب أعمال قلة من الجماعات المتشددة. وقال رئيس اللجنة إن الحالة في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، تدعو هي الأخرى إلى الانزعاج البالغ. فوفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، هناك أكثر من ٥٠٠ عقبة، بما فيها نقاط التفتيش العسكرية، وقد ازداد عددها فعلا خلال العام المنصرم. فالعقبات، المفروضة ظاهريا لأسباب أمنية، تحول دون انتقال الناس والسلع الأساسية. والأمم المتحدة وسائر المنظمات الإنسانية تسعى بلا كلل لاحتواء الأزمة، ولكن يظل هناك احتياج عاجل لزيادة المساعدات الطارئة. ورأى أن انعدام حرية الحركة وإمكانية الوصول تحول أيضا دون الانتقال من مرحلة الاعتماد على المساعدات إلى الانتعاش والتنمية المستدامة بصورة ذاتية.

٢١ - وقال إن اللجنة ترى أن تعهدات التبرعات الكبيرة التي أعلنت في مؤتمر باريس لا يمكن أن تتحقق إلا إذا اتخذت إسرائيل خطوات جادة لإنهاء الاغلاقات، وإن الأثر الإيجابي لتبرعات المانحين لا يمكن أن يكون مستداما إلا بانتهاء الاحتلال. وفي غضون ذلك، يستمر بناء وحدات سكنية ومستوطنات جديدة، وتظل المستوطنات المتقدمة المزعومة وغير القانونية قائمة دون المساس بها، ويتواصل تشييد الجدار العازل الذي يشق الأراضي الفلسطينية ويسفر عن مصادرة الممتلكات والأراضي الزراعية ومصادر المياه وفرض العزلة على القرى والبلدات الفلسطينية.

٢٢ - **سمير عبد الله**، وزير التخطيط في السلطة الفلسطينية، قال إن الأمم المتحدة تشكل شبكة أمان هامة للشعب الفلسطيني بما تقدمه من المساعدات الإنسانية وما تبذله من الجهود في مجال بناء القدرات والمؤسسات. وقال إن الشعب الفلسطيني يواجه أخطر محاولة لشق وحدته بفعل الانقلاب الذي نفذته حركة حماس في قطاع غزة. ولمنع انتقال الحالة الانقلابية إلى الضفة الغربية، قامت السلطة الفلسطينية بإصلاح الأجهزة الأمنية وفرضت سيادة القانون. وواجهت السلطة الفلسطينية العديد من التحديات والمشكلات الخطيرة، وأهمها حالة الإحباط والترهل في مؤسسات السلطة الوطنية التي عانت خلال قيادة حركة حماس. كما واجهت السلطة عجزا كبيرا في موازنتها، بالإضافة إلى التزامات متراكمة للموظفين والقطاع الخاص تزيد عن ١,٣ بليون دولار. وبالإضافة إلى ذلك، توقف في العمل التنموي، وحالة ركود اقتصادي مقيم، ومناخ استثماري محبط تماما، فضلا عما واكب ذلك من خروج لرؤوس الأموال وهجرة العقول على نطاق واسع.

٢٣ - ومضى يقول إن السلطة الفلسطينية لم تسمح بمعاينة مواطني قطاع غزة. وعلى الرغم من رفض حركة حماس الإقرار بالسلطة الشرعية وإعادة ولايتها على القطاع من أجل

فتح حوار يوحد الجهود الفلسطينية من أجل السلام، واصلت السلطة الفلسطينية دفع رواتب الموظفين وتقديم الخدمات الصحية والتعليمية وتزويد غزة بالوقود والكهرباء. ورغم الحصار الذي تفرضه إسرائيل، والذي جرى إحكامه في الأسابيع السابقة، نجحت جهود السلطة الفلسطينية، مع أشقائها العرب وشركائها الدوليين، في منع حدوث كارثة إنسانية محققة. كما عملت السلطة الفلسطينية على توظيف كل جهودها الدبلوماسية لإنهاء الحصار المفروض على غزة بعرض مبادرة لإدارة معابر القطاع وفق اتفاقية المعابر الموقعة بين السلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. كما بذلت جهودها لوقف أعمال الاغتيالات والتدمير التي تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي. غير أن كلا من حكومة إسرائيل وحركة حماس وقفنا ضد المبادرة. ولا تزال السلطة الفلسطينية تعتقد أن هذه المبادرة تشكل الحل الوحيد لوقف العقوبات الجماعية التي تلحق بالشعب الفلسطيني في قطاع غزة. كما أنها يمكن أن تنقذ القطاع الخاص الذي لا يستطيع إعادة تشغيل منشآته بدون معابر مفتوحة لاستيراد المواد الخام والوسيلة وتصدير المنتجات الجاهزة.

٢٤ - أما على الصعيد السياسي، فقال إنه جرى تنشيط العمل الدبلوماسي الفلسطيني في أنابوليس، كما ينعكس في التأييد الدولي لمبادراتها، وذلك رغم محاولات إسرائيل لإحباط التحضيرات الجديدة لذلك المؤتمر للحيلولة دون وصوله إلى نتائج طيبة. وأكد المؤتمر، ضمن عدة جوانب، عودة القضية الفلسطينية، بما فيها جوانبها الإنمائية والاقتصادية، إلى صدارة الاهتمام الدولي. وبذلت محاولات لحشد مزيد من الدعم في مؤتمر باريس، الذي كان نقطة تحول بالنسبة للسلطة الفلسطينية. فالتعهدات، التي بلغت ما قيمته ٧,٧ بليون دولار، كانت تعكس ثقة المجتمع الدولي بالسلطة الفلسطينية؛ كما كانت تشكل فرصة هامة ومسؤولية كبيرة أيضاً، وهي المسؤولية التي ستكون السلطة الفلسطينية أهل لها.

٢٥ - وأدلى ببيانات أيضاً ممثلون لعدد من الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية. فتحدث ممثل كوبا باسم حركة عدم الانحياز، فقال إن القلق لا يزال يساوره إزاء الحالة الحرجة على أرض الواقع، وإزاء الاستخدام "العشوائي والمفرط" للقوة من جانب إسرائيل. وقال إن الحركة لا تزال تؤيد قضية الفلسطينيين وتشدّد على الحاجة الملحة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي طال أمده للأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وإنشاء دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية. فلا بد وأن توقف إسرائيل فوراً عدوانها على السكان المدنيين الفلسطينيين وتسحب قواتها من قطاع غزة إلى المواقع التي كانت تحتلها قبل حزيران/يونيه ٢٠٠٦. كما أن القلق يساور الحركة إزاء استمرار تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وقد أدانت إسرائيل بشدة، في كثير

من المخافل، لسياساتها وممارساتها المتعمدة وغير القانونية الرامية إلى تغيير التركيبة الديمغرافية والطبيعة الجغرافية للأراضي الفلسطينية.

٢٦ - وقال إن إسرائيل يجب أن توقف بناء المستوطنات وتشديد الجدار العازل غير القانوني، الذي يشكل انتهاكا للقانون الدولي، متمثلا في الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية. وأعلن إدانة الحركة للهجمات الأخيرة ضد المدنيين في غزة، وهي الهجمات التي زادت من خطورة الوضع الإنساني في قطاع غزة، حيث يتعرض السكان الفلسطينيون "للعقاب الجماعي تحت وطأة احتلال لا يرحم". ودعا إسرائيل إلى فتح كل المعابر هناك، ورحب باقتراح السلطة الفلسطينية أن تتولى بنفسها مسؤولية المعابر. وليس سرا أن أعمال إسرائيل "التي تمضي بلا عقاب" إنما ترجع "بدرجة كبيرة" إلى ما تتمتع به من حماية في مجلس الأمن وغيره من المخافل، بما في ذلك ٣١ نقضا (فيتو) فيما يتصل بالقضية الفلسطينية. ففي واقع الأمر، ورغم الأزمة الإنسانية المستمرة في غزة منذ كانون الثاني/يناير، أخفق مجلس الأمن مرة أخرى في التحرك. وقال إن حالة الجمود التي أصابت مجلس الأمن في الظروف الراهنة هي حالة ليس هناك ما يبررها، وحث المجلس على التحرك دون إبطاء. وقال إن التفاؤل الذي شاع بعد مؤتمر أنابوليس وباريس قد خبا نتيجة لتدهور الأوضاع، وبخاصة في قطاع غزة. وأصبح من الضروري الآن أن تصبح المساعدة المقدمة إلى الشعب الفلسطيني واقعا ملموسا.

٢٧ - وقالت ممثلة جامعة الدول العربية إن الكارثة الإنسانية التي نزلت بالشعب الفلسطيني لن تقتصر على الأراضي الفلسطينية المحتلة، بل ستمتد إلى المنطقة برمتها وتشكل تهديدا جديدا وخطيرا للسلام والأمن الدوليين. وقالت إن هذا الوضع قد جاء نتيجة لاستمرار احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية ولحملتها العسكرية وعدوانها على الشعب الفلسطيني. وأضافت أن التدابير الإسرائيلية تشكل عقابا جماعيا بأوامر الإغلاق والحصار، وإغلاق كل المعابر وقطع إمدادات الكهرباء والوقود. كما أن تلك التدابير تعرقل وصول المعونات الإنسانية والغذاء والدواء، مما يتسبب في موت كثير من الفلسطينيين. وتواصل إسرائيل توسعها الاستيطاني، وبناء الجدار العازل، وهويد القدس وتغيير طبيعتها الديمغرافية. وقالت إن تحديد إسرائيل لغزة ككيان معادٍ يمكن أن يؤدي إلى مزيد من التدابير التعسفية وانتهاك القانون الدولي.

٢٨ - ومضت تقول إن إسرائيل تنتهك القانون الدولي تحت سمع وبصر المجتمع الدولي. وكانت جامعة الدول العربية قد اتخذت، في دورتها الاستثنائية في كانون الثاني/يناير، مقررات من بينها تحميل إسرائيل المسؤولية الكاملة عن تدهور أوضاع الشعب الفلسطيني،

ودعت إسرائيل لأن تكف فوراً عن ما تتبعه من ممارسات الحصار والإغلاق، وأن تفتح المعابر وتسمح بوصول الاحتياجات الأساسية. وقالت إن جامعة الدول العربية تعتبر قطاع غزة منطقة كوارث، ودعت المجتمعين الدولي والعربي إلى تقديم المساعدة اللازمة للشعب الفلسطيني. وأشارت ممثلة الجامعة إلى أنه بعد أسبوع من مؤتمر أنابوليس، أعلنت إسرائيل عن بناء المزيد من الوحدات السكنية في الضفة الغربية، في انتهاك لما تعهدت به في المؤتمر ولروح خريطة الطريق، وهو ما دمر الثقة اللازمة لاستئناف مفاوضات الوضع النهائي وأثار الشكوك إزاء نوايا إسرائيل. ودعت المجتمع الدولي إلى تعزيز الاقتصاد الفلسطيني ليكون قاعدة لدولة فلسطينية مستقبلاً وبناء الهياكل الأساسية اللازمة والمؤسسات القادرة على الاستمرار اللازمة لبقاء الدولة الفلسطينية.

٢٩ - وحذر ممثل منظمة المؤتمر الإسلامي من أن الحلقة الدراسية تعقد في ظروف "بالغة الخطورة" نتيجة للحصار الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة. وقال إن العدوان الإسرائيلي مستمر على مستوى خطير في الضفة الغربية، حيث تستمر إسرائيل في إنشاء المستوطنات وتقسيم المنطقة على أساس عنصري، وإقامة نقاط التفتيش وفرض الحصار العسكري، فضلاً عن مواصلة عدوانها الديني بالحفر أسفل المسجد الأقصى. وأشار إلى أن ما ترتكبه إسرائيل بيدد الأمل الذي ساد عقب اجتماع أنابوليس ومؤتمر باريس للمانحين، ويتناقض مع الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لإقرار سلام شامل ودائم في الشرق الأوسط وإقامة دولة فلسطينية عام ٢٠٠٨.

٣٠ - ومضى يقول إن المجتمع الدولي يجب عليه لذلك أن يضغط على إسرائيل لكي توقف عدوانها وتنفيذ التزاماتها بموجب خريطة الطريق. ويجب عليها أن تزيل العقوبات التي تعترض قدرة الفلسطينيين على بناء اقتصاد وطني استعداداً لإقامة دولتهم المستقلة. وحث الدول الأعضاء والقطاع الخاص والدوائر غير الحكومية المرتبطة بمنظمتهم على تقديم كل الدعم الممكن للسلطة الفلسطينية. وقال إن الكثير من الهيئات والصناديق المرتبطة بمنظمتهم، ومن بينها مصرف التنمية الإسلامي وصندوق التضامن الإسلامي، ستقدم الدعم وستتبرع بكل ما يمكن من أموال.

٣١ - وقال ممثل الإمارات العربية المتحدة إن الحلقة الدراسية أكدت أن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية مساعدة الفلسطينيين على إقامة دولتهم. وأشار إلى أن حكومته تقدم دوماً المساعدة وغيرها من أنواع المعونات للمنظمات الفلسطينية وللشعب الفلسطيني، لمساعدتهم على مواجهة أوضاعهم المعيشية الصعبة وتلبية احتياجاتهم الأساسية. كما أشار إلى أن حكومته قدمت مساعدات لبناء الهياكل الأساسية والوحدات السكنية.

٣٢ - وأشار إلى الخطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية التي قدمها رئيس الوزراء فياض إلى مؤتمر باريس للمانحين، فقال إن حكومته تعهدت بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، تقدم على مدى ثلاث سنوات للسلطة الفلسطينية. وأضاف أن رئيس الدولة الشيخ خليفة بن زايد أعلن عام ٢٠٠٨ أن الإمارات العربية المتحدة ستقدم تسعة ملايين دولار لوكالات الأمم المتحدة التي توفر المساعدات الإنسانية للفلسطينيين في قطاع غزة، ومن بينها الأونروا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وأكد مجددا استمرار المساعدة التي تقدمها حكومته للشعب الفلسطيني حتى التوصل إلى حل وإقرار السلام في المنطقة بأكملها.

٣٣ - وقال ممثل الهند إن حكومته كانت تؤيد دائما الشعب الفلسطيني في سعيه وراء قضيته العادلة بإقامة دولة مستقلة ذات سيادة تتوفر لها مقومات الحياة، توجد جنبا إلى جنب مع إسرائيل وفقا لأحكام خريطة الطريق التي وضعتها اللجنة الرباعية. وأشار إلى أن للهند تاريخ طويل في مساعدة الفلسطينيين في بناء دولتهم، وهو ما يأخذ أشكال المساعدة بالمشاريع مثل تشييد مكتبة جواهر لال نهرو في جامعة الأزهر بمدينة غزة ومكتبة المهاتما غاندي/مركز النشاط الطلابي في الكلية الفنية الفلسطينية في دير البلح بقطاع غزة. وسيسدأ قريبا العمل في تشييد السفارة الفلسطينية في نيودلهي، كمنحة من الحكومة الهندية. وقد قدمت الهند لوزم إنسانية، من بينها الأدوية والمساعدة الفنية، لموظفي السلطة الفلسطينية. وهي تساعد دوما في عمل الأمم المتحدة من خلال مساهماتها في الصناديق والبرامج، ومن بينها الأونروا. وفي مؤتمر باريس للمانحين، تعهدت حكومته بمبلغ خمسة ملايين دولار كمساعدة للشعب الفلسطيني.

٣٤ - وفيما يتعلق بالأحداث الأخيرة التي اقترنت بأعمال عنف ضد المدنيين في الأراضي الفلسطينية، دعت الهند دائما إلى عودة الأمور إلى حالتها الطبيعية بحيث يمكن أن تتحقق طموحات شعوب المنطقة. وقال إنه يجري العمل على بلورة مجموعة متكاملة من المساعدات، وسيصدر إعلان مستقل بشأنها. واحتتم كلمته بقوله إن الهند ستظل تساند الشعب الفلسطيني في جهوده للتعمير وبناء الدولة، وهي تجدد تعهداتها بتقديم المساعدة الملائمة وصولا إلى تلك الغاية.

٣٥ - وقال ممثل باكستان إن حكومته كانت دائما تقدم بلا تحفظ دعمها غير المشروط للقضية الفلسطينية، وهي القضية التي تتمثل عناصرها الأساسية في انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي العربية المحتلة، بما فيها القدس؛ ورد حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وحقه في العودة؛ وإقامة وطن مستقل للفلسطينيين عاصمته القدس الشريف. وقد

أيدت باكستان كل جهود السلام المبذولة لحل النزاع الفلسطيني وفقا لقرارات الأمم المتحدة، وخريطة الطريق التي وضعتها اللجنة الرباعية، ولخطة السلام العربية القائمة على أساس حل الدولتين. كما أيدت باكستان التفاهم الذي تم التوصل إليه في أنابوليس في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي حول إقامة دولة فلسطينية مستقلة ومعالجة كافة المسائل الأساسية خلال عام ٢٠٠٨.

٣٦ - ومضى يقول إن الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة والضربات العسكرية التي توجهها في المنطقة، في انتهاك للقانون الدولي، تعد إهانة لضمير المجتمع الدولي. وقد فشلت إسرائيل في التقيد بمسؤولياتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة لحماية حقوق الشعب الفلسطيني. وتقع على المجتمع الدولي مسؤولية وقف العقاب الجماعي للفلسطينيين في قطاع غزة، ورفع الحصار الإسرائيلي على الفور، وإيقاف العدوان الإسرائيلي، والسماح بوصول المساعدات الإنسانية والأدوية والأغذية الأساسية. وقال إن باكستان على استعداد لأن تلعب دوراً بناءً في إيجاد تسوية تتمشى مع روح قرارات الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومع خريطة الطريق التي وضعتها اللجنة الرباعية، ومع المبادرة العربية للسلام.

٣٧ - وقال ممثل ماليزيا إن حكومته تبرعت على مدار السنوات بالأموال لمساعدة الشعب الفلسطيني، بما في ذلك إنشاء مدرستين في جنين. كما أنها أكملت نفقات ميزانية السلطة الفلسطينية. وفي مؤتمر باريس للمناخين، تعهدت ماليزيا بمبلغ مليون دولار لمساعدة الانتعاش الاقتصادي الفلسطيني. ورغم بصيص الأمل الذي لاح في أوائل عام ٢٠٠٨، فإن تطور الأوضاع على أرض الواقع قد أفسد روح مؤتمري أنابوليس وباريس. فقد راحت إسرائيل مرة بعد أخرى تقطع الطريق على أي محادثات مجدية وعلى أي تحرك لعملية السلام للأمام بما تتخذه من تدابير وأعمال استفزازية لا تنتهي، بما يخرج بالمفاوضات عن مسارها السليم ويشكل انتهاكات لحقوق الإنسان. وصارت الشكوك تحيط بمدى جدية إسرائيل في إيجاد حل.

٣٨ - وقال إن التكتيكات الإسرائيلية يجب ألا تشتت انتباه المجتمع الدولي؛ بل يجب أن يظل ثابتاً في تأييده لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في إقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة. وأضاف أن ماليزيا تؤمن بضرورة أن يظل الشعب الفلسطيني موحداً، وأن يحل أبنائه خلافاً لهم على الفور بأنفسهم من أجل التركيز على إقامة دولتهم.

٣٩ - وقال ممثل الكويت إن سياسة حكومته كانت تتمثل دائماً في تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني. وتؤمن الكويت بأن الشعب الفلسطيني يجب أن يقيم دولته المستقلة، وعاصمتها القدس، في وطنه. وقال إن على إسرائيل أن تنفذ جميع القرارات التي اتخذها مجلس

الأمن، وكذلك قرارات المنظمات الدولية الأخرى، لضمان حقوق الشعب الفلسطيني وتمكينه من إقامة دولته.

٤٠ - ومضى يقول إن الكويت تعهدت بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار في مؤتمر باريس للمانحين. وقبل ذلك، جرى تقديم المساعدات من خلال الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، الذي يواصل تنفيذ مشاريع إنمائية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بما في ذلك مشاريع للإسكان وبناء المدارس. كما أسهمت الكويت في صندوق الأقصى وغيره من صناديق المساعدات من خلال مصرف التنمية الإسلامي.

ثالثاً - موجز الجلسات العامة

الجلسة العامة الأولى

العقبات والتحديات الراهنة التي تواجه تنمية الاقتصاد الفلسطيني: الحالة على أرض الواقع

٤١ - تضمنت الجلسة العامة الأولى، التي عقدت تحت عنوان "العقبات والتحديات الراهنة التي تواجه تنمية الاقتصاد الفلسطيني: الحالة على أرض الواقع"، عروضاً قدمها أربعة من الخبراء. وكانت المواضيع الفرعية للجلسة هي: الحالة الاقتصادية والإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ نطاق حالة الطوارئ الإنسانية في قطاع غزة؛ إقامة بيئة مواتية للانتعاش الاقتصادي.

٤٢ - روز ماري ويلي، المنسقة الميدانية للضفة الغربية بمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، قالت إن الحالة الإنسانية في الضفة الغربية هي حالة بالغة الحدة، حيث تقوم ١٨ من مؤسسات الأمم المتحدة بتوفير الخدمات وتلبية الاحتياجات. وقالت إن العوائق المفروضة على الفلسطينيين في الضفة الغربية تؤثر على حياة الفلسطينيين بصورة ملموسة تماماً. وأوضحت أن إسرائيل وقوات الدفاع الإسرائيلية توفر الحماية لمواطنيهم، أينما كانوا، بغض النظر عما إذا كان وجودهم قانونياً أم لا. ووصفت الحنة اليومية التي يتعرض لها الفلسطينيون والقيود المفروضة على تحركهم وقدرتهم على الوصول في الضفة الغربية، وعرضت خرائط تبين مختلف أنواع نقاط التفتيش والحصار. وقالت إنها تجعل حياة الفلسطينيين أقدر في تكلفتها من حيث الوقت واستهلاك الوقود والإحساس بالكرامة. وأشارت إلى أن مدينة نابلس هي في حكم المغلقة، حيث لا يمكن دخولها إلا بالمرور عبر نقاط تفتيش، النقطة الرئيسية فيها مغلقة بصورة دائمة. أما بالنسبة لبقية المعابر، فالمرء يحتاج

لتصاريح يصعب الحصول عليها، وإن كانت القيود المفروضة تعني في واقع الأمر أن نابلس أصبحت مغلقة.

٤٣ - واستطردت تقول إن المعلومات الأولية عن الجدار العازل تفيد أن عدد حالات الإغلاق ستتناقص. بمجرد اكتماله، غير أن ذلك لم يحدث، وأصبح هناك الآن بالفعل "فاصل مزدوج" يعزل الفلسطينيين عن أماكن عملهم، ويفصل بين الناس ومزارع الزيتون التي يملكونها. وأعربت بصفة خاصة عن قلقها إزاء ضم القدس الشرقية، التي وضعت ضمن الجانب الإسرائيلي من الجدار العازل، مما يجعل من الصعب على الفلسطينيين دخول المدينة للحصول على ما يحتاجونه من الخدمات الأساسية. وقالت إنه لن يكون من قبيل المغالاة التشديد على أهمية الارتباط بين الضفة الغربية والقدس، حيث تضم المدينة ست مستشفيات كبرى، فضلا عن الأماكن المقدسة لدى الفلسطينيين مسلمين ومسيحيين على حد سواء، ناهيك عن الروابط العائلية. وليس هناك حاليا سوى أربعة معابر يمكن منها للفلسطينيين الدخول إلى القدس، وكلها لا يسمح فيها بالدخول إلا سيرا على الأقدام. كما أنهم يحتاجون إلى تصاريح لاجتياز تلك المعابر، وهي التصاريح التي يصعب للغاية الحصول عليها.

٤٤ - ووجهت الانتباه بعد ذلك إلى الآثار التي تنجم عن المناطق العسكرية المغلقة في الضفة الغربية، وقالت إنها تفتت الضفة الغربية وتجزئها وتقسّمها إلى كاتنونات. وأكدت مجددا أهمية إزالة المستوطنات باعتبار ذلك شرطا لازما لأي حل يمكن أن يستمر مستقبلا. وقد حُفرت أنفاق تحت الطرق الالتفافية الإسرائيلية لإقامة نظام من مستويين لتأمين سلامة حركة المرور بين المستوطنات وإسرائيل، في حين يتحرك الفلسطينيون عبر طرق دون المستوى اللائق. وشددت على أن هذه المسألة بالغة الخطورة. فالقيود المفروضة على تحركات الفلسطينيين قيود هائلة، وهي تحول دون انجاز أي تنمية أو تحقق أي انتعاش اقتصادي في الضفة الغربية. وتوضيحا لمدى خطورة قرارات الإغلاق والحصار، قالت إن الأمهات كن لا يزلن يلدن أطفالهن وقد تقطعت بهن السبل على الطرق، حتى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، وهو ما يكفي للدلالة على الحالة.

٤٥ - لانا تاتور، المنسقة الإعلامية للمركز القانوني للدفاع عن حرية الحركة (جيشا) في تل أبيب، قالت إن الهدف الرئيسي للمركز هو توصيل صوت سكان قطاع غزة والأوضاع التي يعيشون فيها إلى الجمهور الإسرائيلي، وإلى صناع القرار والمحكمة العليا ووسائل الإعلام، فضلا عن المجتمع الدولي ووسائل الإعلام الدولية. وقالت إنه في ضوء الحصار المفروض على قطاع غزة، يصبح من الأكثر أهمية من أي وقت أن تلقى هذه الأصوات أذانا تصغي إليها. فالحصار المفروض على غزة يقابل بالصمت، ولا يعترف بالكامل بالمعاناة

وبالأوضاع هناك. وبمرور الوقت، تصبح السلع التي تدخل إلى غزة أقل فأقل. وفي الشهر السابق على عقد الحلقة الدراسية، لم تستقبل غزة، التي يبلغ عدد سكانها ١,٥ مليون نسمة، سوى ٤٠ شاحنة محملة بالسلع.

٤٦ - وذكرت أنه في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، أعلنت إسرائيل غزة "كيانا معاديا". وبعد ذلك، في أواخر تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت إسرائيل أنها ستبدأ خفض إمدادات الوقود والكهرباء إلى غزة. وقد تقدم المركز، مع غيره من منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية والإسرائيلية، بالتماس بشأن القيود المفروضة على الوقود والكهرباء، غير أن إسرائيل زعمت أنها تبقى على الحد الأدنى اللازم للاحتياجات الإنسانية. كما ادعت أنها لا تفرض سوى جزاءات اقتصادية. غير أن غزة "ليست دولة أجنبية، بل أنها أرض محتلة". ولذلك، لا بد وأن يطبق عليها قانون الاحتلال. فقادة إسرائيل يعاقبون سكان غزة بسبب قيادتهم السياسية. فالضغط على المواطنين لتحقيق مكاسب سياسية عمل غير قانوني ويشكل عقابا جماعيا. غير أن المحكمة رفضت الالتماس للأسف؛ ولم يقتنع القضاة بأن إسرائيل لا تلي الاحتياجات الإنسانية الأساسية لسكان غزة، وقالوا إن قانون الاحتلال لا ينطبق على غزة.

٤٧ - وأكدت مجددا أن إسرائيل تسيطر على كل جوانب الحياة الفلسطينية في غزة بلا استثناء. وفي حديثها عن التنمية الاقتصادية، قالت إن الطبقة المتوسطة بسبيلها إلى الاندثار ببطء. وأضافت أن السؤال المطروح عند مناقشة المعونات الاقتصادية لغزة هو ما إذا كانت المعونات الاقتصادية يجب أن توجه إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية أم إلى التنمية الاقتصادية. فالقطاع الخاص قد انهار بالكامل. وأصبح من الصعوبة البالغة إعادة بناء القطاع الخاص بعد ضياع كل ما تحقق من قبل. فمن الصعب إعادة بناء الثقة وإقناع الموردين والمستثمرين بأن هناك استقرار في غزة. فقد ضاعت أسواق التجارة الهامة مثل الضفة الغربية وإسرائيل. وحتى لو تم رفع الحصار، سيستمر الوضع القائم لأن الاقتصاد قد انهار، وأصبح ٨٠ في المائة من السكان يعتمدون على المعونات الإنسانية. ورأى أن إسرائيل تنصرف بصورة غير عقلانية، فهي تزعم أنها تبقى على الحد الأدنى الإنساني، غير أنه ليس هناك أي شيء من هذا القبيل.

٤٨ - تور وينسلاند، مستشار التنسيق مع المانحين في مكتب المبعوث الخاص للجنة الرباعية في القدس، قال إن مكتب السيد توني بلير كان يواجه التحديات والواقع، وكان يحاول أن يلقي ظلا أقل قتامة على الحالة. ورأى أنه لن يكون هناك أي نمو مستدام في المناطق الفلسطينية قبل أن يتم التوصل إلى حل سياسي بالتفاوض حول قضايا الوضع النهائي. وأشار إلى أن هناك حدود لما يمكن تحقيقه على الصعيد الاقتصادي والإنمائي، وذلك في ضوء

المعوقات الحالية. وقال إن عمل فريقه كان يتركز على إحداث تغييرات، بأكبر قدر ممكن وبأسرع شكل ممكن. غير أن النطاق الزمني المتاح أصبح محدودا أكثر فأكثر. وقال إن السيد بلير يسعى إلى تحقيق الإنعاش الاقتصادي في وضع تعالي فيه قدرة السلطة الفلسطينية من معوقات بالغة الشدة: فالمؤسسات دمرت؛ ونشأت حالة خطيرة من استنزاف العقول؛ وأصبحت قدرة السلطة أقل مما كانت عليه منذ سبع سنوات. وأضاف أن القبضة الإسرائيلية المحكمة على الضفة الغربية وقطاع غزة تخلق وضعاً بالغ الصعوبة للاقتصاد؛ فتحقيق أي نمو يعتد به يتطلب تغيير الأوضاع على أرض الواقع.

٤٩ - ورأى أن الوضع السياسي على الجانب الفلسطيني يجعل من الصعب تسهيل النشاط الاقتصادي الأعم في غزة. وقال إن السلطة الفلسطينية تقوم بعمل رائع في إقناع المانحين، غير أن مهمة مكتب بلير لا تقتصر على بدء مشاريع جديدة فحسب، بل وأيضا إنعاش المشاريع التي تعطلت. وأشار إلى أن المكتب يحقق تقدما جادا في بعض القطاعات الرئيسية، غير أنه وصف الجهد المبذول بأنه مهمة بالغة الصعوبة. وتحديدًا، فإن عمل مكتبه يتمثل في تدعيم نتائج مؤتمر أنابوليس والتوصل إلى الحلول الوسط اللازمة لإقرار حل الدولتين. غير أنه أضاف أن المنطق السائد منطق معكوس. وكرر القول بأنه ليس من الممكن إحراز النجاح الكامل، تحديداً لأنه ليس هناك حل سياسي، وهي المعضلة الكبرى، معضلة التغيير الاقتصادي العام في الوضع الفلسطيني حالياً.

٥٠ - وقال إنه يرى أن هناك جهداً جاداً لمعالجة الوضع، أولاً وأساساً من جانب السلطة الفلسطينية، التي تسعى لبناء قدراتها. وقد كان هناك نقص بالغ في القدرات في القطاع الأمني، وهو ما تُبذل الجهود لمعالجته. ولا بد من إقناع الإسرائيليين بالانسحاب. كما أن القدرات تعاني من نقص خطير في قطاعي الشرطة المدنية والقضاء. وأشار إلى أن جانباً رئيسياً من رؤية السيد بلير يتمثل في إنعاش القطاع الخاص في الأراضي الفلسطينية. وقال إن فريقه يعمل ليل نهار لتوفير المساندة للمفاوضات السياسية التي لا بد من الشروع فيها للوصول إلى الحلول الوسط اللازمة، غير أنه قال إنه ليس واثقاً مما إذا كانت تلك الجهود ستكلل بالنجاح. فمفتاح النجاح يكمن في القدرة على الدخول في حوار مع الإسرائيليين، مما سيمكن من تفكيك العقبات التي تعترض طريق النمو الاقتصادي. وأشار إلى أن فريقه يكرس الكثير من الوقت لذلك، وهو أمر له الكثير من المبررات المعقولة.

٥١ - جون غينغ، مدير عمليات الأونروا في قطاع غزة، قال إن عنوان تقرير لجنة الصليب الأحمر الدولية، "الحرمان من الكرامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة"، يكفي لبيان الحالة التي أصبح عليها الوضع الإنساني في قطاع غزة. فعند دخول غزة، يكون أول ما يصادف المرء

أكوام الأنقاض التي حلت محل ما كان منطقة صناعية من قبل. ونبه إلى أن تدمير غزة يجري بسرعة تدعو إلى الانزعاج؛ وهو ما يشكل تحدياً من حيث النفقات ومن حيث الوقت، ويترك أثراً عميقاً على نفسية الناس؛ فقد تبدد الأمل ليحل اليأس محله. وكانت أعمال العنف وانعدام إمكانية الوصول للسلع والناس المسالين الرئيسيتين وراء تدهور الحالة الإنسانية. فالعنف والإحساس السائد بالخوف كانا يصلان إلى كل بيت. واستعرض أعداد القتلى والمصابين من الفلسطينيين خلال عام ٢٠٠٧، مضيفاً أن معدل القتلى والمصابين استمر بلا هوادة خلال عام ٢٠٠٨. وقال إن من الأهمية البالغة الإشارة إلى التحديات الأمنية التي تواجه الجمهور الإسرائيلي بسبب إطلاق الصواريخ وقذائف الهاون من غزة على إسرائيل لإرهاب السكان الإسرائيليين في الجنوب.

٥٢ - وقال إن القيود المفروضة على إمكانية وصول الناس والسلع تكمن أيضاً وراء الحالة الإنسانية البائسة في غزة في الوقت الراهن. فكل أسرة من الأسر تجاهد للتصدي لأزمته الشخصية. وكان هذا الوضع التعس واضحاً تماماً في ٢٣ كانون الثاني/يناير، عندما حطموا حدود غزة وخرجوا منها لشراء الأغذية والأدوية وغيرها من اللوازم المنزلية. ومع إغلاق معبر رفح مرة أخرى، راح السكان يجاهدون من جديد للعيش بإمدادات انخفضت بنسبة ٥٠ في المائة عما كانت عليه في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وفي اليوم السابق، أعلن أن خدمات الإسعاف ستتوقف بسبب نفاد البترين.

٥٣ - وقال إن محطة توليد الكهرباء لا تحصل على ما يكفيها من الوقود، ولا تتوفر المواد الأولية اللازمة للصناعات التحويلية، وفقد ٨٠.٠٠٠ شخص وظائفهم وصاروا يعتمدون على مساعدات الأمم المتحدة، وكثير منهم لا يحصلون على كفايتهم من الغذاء، أي أقل من الوجبات الثلاثة العادية التي يحصل عليها أي سجين عادي. وبسبب القيود المفروضة، عاد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ من الأطفال في مدارس الأونروا دون الحصول على كتبهم المدرسية؛ فقد فُرض حظر على دخول الورق إلى غزة. وقال إنه يفترض أن الأثر المدمر الذي يتركه ذلك على نفسية مجمل السكان هو أثر لا يمكن قياسه بدقة أو التعبير عنه بالكلمات. وأضاف أن غزة بحاجة إلى تدخل إنساني فعال على الفور، أساساً لتوفير الحماية المنصوص عليها في القانون الإنساني الدولي واتفاقيات حقوق الإنسان. كما أن عدم وجود آلية فعالة لحاسبة صناع القرار إنما يغذي الإحساس بالظلم واليأس. وما لم تستعاد سيادة القانون بصورة فعالة وجديرة بالثقة، فإن الأحداث، وليس السياسات، ستبقي الشرق الأوسط في طريقه الحالي المليء بالمتاعب.

٥٤ - **وليم كوركوران**، رئيس المؤسسة الأمريكية لمساعدة اللاجئين في الشرق الأدنى التي تتخذ من واشنطن العاصمة مقراً لها، قال إن منظمته تمكنت من أن تشحن إلى غزة ما قيمته ثمانية ملايين دولار من الأدوية من فرض الإغلاقات. وأضاف أنه من الأهمية، عند مناقشة المساعدة الاقتصادية، أن يؤخذ في الاعتبار أن الحدود اختلطت تماماً بين متطلبات الإغاثة ومقتضيات التنمية. وشدد على أنه يمكن الاعتماد على المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية كشركاء يوثق بهم في تحقيق الانتعاش الاقتصادي. وتوضيحا لهذه النقطة، قال إن منظمته، التي أكملت في العام الماضي عامها الأربعين، قد أنجزت ما قيمته ٤٣ مليوناً من الدولارات من الخدمات والمشاريع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فضلاً عن عملها في الأردن ولبنان.

٥٥ - وفيما يتعلق بالبنية الأساسية التعليمية، قال إن المنظمة وفرت المزيد من مساحات الفصول التعليمية، والتمويل للمدارس، وبناء القدرات والتدريب للمدرسين، ومراكز الحضانة والمراكز المجتمعية، وحشدت موارد من القطاع الخاص لهذا الغرض وغيره من الأغراض. وتقوم المنظمة حالياً بتغذية ٢٠.٠٠٠ طفل دون سن الالتحاق بالمدرسة في قطاع غزة يوميا، كما تقوم بفحصهم من حيث قوة الإبصار والسمع وغير ذلك من إعاقات التعلم. كما بدأت مبادرة جديدة في مجال التعليم، تتضمن تصميم وإقامة أربعة مراكز لتكنولوجيا المعلومات في أربع من جامعات الضفة الغربية.

٥٦ - وقال إن دوائر المنظمات غير الربحية قد وجدت سبلا مبتكرة لتعزيز عملية التنمية في الأراضي الفلسطينية من خلال إشراك الأفراد والمشاريع ومناحي المعونات على أساس ثنائي ومتعدد. فالمنظمات غير الحكومية تمتلك ذاكرة مؤسسية بشأن الأنشطة الإنمائية، وهي مزينة بالغة الأهمية في ضوء التغيرات على أرض الواقع. وقال إن ٩٦ في المائة من موظفي منظمته هم من الفلسطينيين، ممن يعانون من كل أنواع القيود المفروضة على تحركاتهم. وقال إن هذه القيود تعوق عمل المؤسسات الإنمائية. وأوصى بأن يتوضع مقدمو المساعدات في تفكيرهم، فالخطط الكبرى كثيراً ما تتعطل في وجه المتطلبات الفنية والظروف غير المتوقعة. وأشار إلى أن الوقت ربما يكون مناسباً للاكتفاء بالأنشطة القصيرة الأجل، كالأنشطة التي تهدف إلى إحداث التغييرات التي تشتد الحاجة إليها على الفور؛ فالمشاريع الصغيرة ربما تكون أكثر ملاءمة في الوقت الراهن.

الجلسة العامة الثانية

نحو إقامة اقتصاد فلسطيني قادر على الاستمرار - من التبعية إلى التأهيل والإصلاح والانتعاش الاقتصادي

٥٧ - تضمنت الجلسة العامة الثانية، التي حملت عنوان "نحو إقامة اقتصاد فلسطيني قادر على الاستمرار - من التبعية إلى التأهيل والإصلاح والانتعاش الاقتصادي"، عروضاً قدمها خمسة من الخبراء. وكانت المواضيع الفرعية للجلسة هي: مقترحات لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الفلسطيني، بما في ذلك من خلال آليات المساعدة الدولية؛ وإقامة روابط اقتصادية إسرائيلية - فلسطينية؛ وتهيئة الأوضاع اللازمة لتنمية القطاع الخاص.

٥٨ - **سمير عبد الله**، وزير التخطيط في السلطة الفلسطينية، قال إن الخطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية هي وثيقة لسياسة شاملة تشكل أفقاً مالياً لسنوات ثلاث وتعكس جدول أعمال الإصلاح والتنمية. وهي تتأسس على وثيقتين رئيسيتين، الإطار الاقتصادي المتوسط الأجل، الذي هو نهج يربط بين السياسة العامة والتخطيط والميزنة؛ والإطار المالي المتوسط الأجل، الذي يعكس توفر الأموال وعملية الميزنة المتعلقة بها، وتوزيع الموارد المالية بناءً على الإطار الاقتصادي والمالي المتوسط الأجل، والأولويات الوطنية. وهي نهج تشاركي يتسم "بالعملية والتحرك من القاعدة إلى القمة"، ويضم جميع الوكالات الحكومية، ويتطلب الالتزام من جانب السلطة الفلسطينية ككل. وتمثل الخطة تغييراً من حيث ثقافة التخطيط، ونهجاً ينطوي على ترجمة الأهداف الوطنية إلى أهداف قطاعية.

٥٩ - ومع ذلك، قال إن عملية التعلم من خلال الممارسة ستستغرق بضع سنوات حتى تتبلور. وقد بدأت العملية عام ٢٠٠٧، وسيستغرق الأمر بضع سنوات لكي تصبح جزءاً من الثقافة، وجزءاً من عملية التخطيط. وقدم، من خلال عرض برنامج "باوربوينت"، وصفاً لجدول أعمال السياسة الوطنية العامة، التي تتمثل أهدافها الرئيسية في كفالة السلامة وإقرار الأمن، والحكم الرشيد، والازدهار، وتحسين نوعية الحياة. وقد تُرجمت هذه الغايات بدورها إلى أهداف وسياسات ومشاريع تنهض بتنفيذها الوزارات المختلفة. وكان لا بد من توفر الإدارة العامة الرشيدة كي تتحقق هذه العملية. لذلك، كان العنصر الأول في الخطة هو الحكم الرشيد. فالفلسطينيون غير الراضين عن السلطة الفلسطينية قد عاقبوها بانتخاب حركة حماس. والنقطة الرئيسية الآن هي استعادة الثقة العامة، وهو ما يحدث بإقرار سيادة القانون وتصريف الشؤون الإدارية الداخلية بطرق تتسم بالمسؤولية المالية، وتنفيذ الإصلاحات الدستورية.

٦٠ - ومضى يقول إن العنصر الرئيسي في الحكم الرشيد هو إصلاح قطاع الأمن. فليس سرا أن النظام القضائي مصاب بالشلل ولا بد من إصلاحه. وبدءاً من عام ٢٠٠٨، أصبح فرض سيادة القانون في إطار برنامج العدالة يتطلب تحديث البنية الأساسية للمحاكم ومؤسسات العدالة الجنائية. وانتقل إلى الإصلاح الضريبي، فقال إن أكثر من ٦٠ في المائة من الميزانية تأتي من المانحين، وهو وضع غير مقبول. ويتعين على السلطة الفلسطينية أن تزيد من إيراداتها بتبني سياسات تعزز ثقة دوائر الأعمال التجارية وتحد من البطالة العامة. وبعد التطرق إلى مجالات أخرى، قال إن إعادة إنشاء حساب موحد للخزانة وتعيين محاسب عام يتولى عدة مهام منها الإشراف على كشف المرتبات والديون سيجعل عروض الميزانية أكثر كفاءة وخضوعاً للمساءلة. كما أن الترتيبات المؤسسية لمراقبة وتقييم الخطة ستقتضي من مختلف الوزارات أن تقدم تقاريرها بانتظام، وستصدر وزارة المالية وصندوق النقد الدولي تقارير ربع سنوية لرصد التقدم المحرز. وفي الأجل الطويل، سينشأ نظام متكامل لمعلومات الإدارة المالية والرصد على نطاق الحكومة بأكملها.

٦١ - روبي ناثانسون، المدير العام لمركز ماكرو للاقتصاد السياسي في تل أبيب، بدأ باستعراض العلاقات الاقتصادية الإسرائيلية - الفلسطينية عقب اتفاقات باريس، فقال إن الهدف من بروتوكول باريس كان يتمثل في تنظيم وإدارة العلاقات الاقتصادية الإسرائيلية - الفلسطينية خلال الفترة الانتقالية لحين التوصل إلى اتفاق بشأن الوضع النهائي. وكانت الفكرة وراء ذلك هي إقامة تعاون إقليمي، في مجالات من قبيل حرية تحرك السلع والخدمات وقوة العمل، بالإضافة إلى إنشاء نظام مشترك للجمارك. غير أن تنفيذ البروتوكول تعطل بسبب ما اتخذ من تدابير مثل تقسيم الضفة الغربية إلى كاتنونات والحد من حرية التحرك بين مختلف المناطق في الضفة الغربية. كما أن إغلاق المعابر من غزة إلى إسرائيل ومصر وعزل القدس الشرقية عن الضفة الغربية قد ترك أثره على حركة التجارة والمبادلات. ورغم هذه العراقيل، ظل الاقتصاد الفلسطيني ينمو بصورة مطردة حتى عام ٢٠٠٠، وهو ما يتبين من الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي وفي متوسط الأجور والانخفاض في معدلات البطالة.

٦٢ - وذكر بأنه مع اندلاع الانتفاضة الثانية عام ٢٠٠٠، وما أعقبها من إغلاق الحدود، تدهورت الحالة الاقتصادية الفلسطينية، وتفاقم الوضع بعد انتخاب حكومة حماس عام ٢٠٠٦. فقد قُطعت المعونات المباشرة للسلطة الفلسطينية. وتراجع الناتج المحلي الإجمالي بما يتراوح بين ٣,٥ بليون و ٤ بلايين دولار، وارتفعت البطالة بنسبة ٣٠ في المائة. وقبل الانتفاضة الثانية، كان ٩٥ في المائة من الصادرات الفلسطينية يذهب إلى إسرائيل، التي كانت سوقاً تستوعب المنتجات الفلسطينية وتمثل أهم سوق بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني. غير أن

تلك الصادرات تدهورت بصورة حادة، وتناقصت أهمية السوق الإسرائيلية أكثر فأكثر بالنسبة للصادرات الفلسطينية، وهو ما ترك أثره على التنمية الاقتصادية الفلسطينية.

٦٣ - وقال إنه بعد أوصلو، لاحت فرصة للتنمية وللتعاون الاقتصادي بين الجانبين من أجل إقامة دولة فلسطينية، غير أن العملية انخرفت عن مسارها بسبب الانتفاضة الثانية عام ٢٠٠٦، وبسبب انتخاب حركة حماس. وشدد على ضرورة اتخاذ قرار استراتيجي بشأن العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والشعب الفلسطيني. وقال إن ثمة خيارات: أولهما مواصلة الصراع، وهو ما سترك عواقب كارثية على الفلسطينيين والإسرائيليين، وثانيهما العمل من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن الوضع النهائي بناء على حل الدولتين. ورأى أن من الأفضل الحديث عن الفصل الودي، وليس العدائي، بين الاقتصادين، وتمكين الفلسطينيين من إحداث تغيير درامي في أوضاعهم الاقتصادية. فذلك من شأنه أن يحدث تحسنا في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ويخلق فرص عمل جديدة، ويقيم اقتصادا مستداما يستند إلى أربعة دعائم: التصدير إلى إسرائيل؛ والتصدير إلى الأسواق العربية؛ والتصدير إلى الأسواق الغربية؛ والسياحة. ولتمكين الفلسطينيين من تحقيق هذا التغيير الدرامي، لا بد وأن تخفف إسرائيل مما تفرضه من قيود على أرض الواقع.

٦٤ - روي ديكسون، رئيس عمليات مكتب المفوضية الأوروبية لتقديم المساعدة التقنية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بالقدس الشرقية، أشار إلى أن المفوضية الأوروبية قد بدأت في كانون الثاني/يناير الآلية الأوروبية - الفلسطينية لإدارة المساعدات الاجتماعية - الاقتصادية لدعم الشعب الفلسطيني، وقال إن تضامن شعوب أوروبا مع الشعب الفلسطيني ظل منذ فترة طويلة يمثل جانبا بالغ الأهمية من جوانب السياسة الخارجية الأوروبية. وقد كان الاتحاد الأوروبي حقا مشاركا رئيسيا على الساحتين السياسية والاقتصادية. غير أن دور الاتحاد كانت له نجاحاته وإخفاقاته. فعلى مدار سنوات، كانت المفوضية الأوروبية هي أكبر شريك منفرد للسلطة الفلسطينية في الجوانب المالية؛ كما أن الاتحاد الأوروبي ككل، بما في ذلك الدول الأعضاء فيه، هو أكبر جهة منفردة تدعم الشعب الفلسطيني من خلال السلطة الفلسطينية. غير أن ذلك الدعم واجه أزمة عام ٢٠٠٦، عندما انتخبت حركة حماس، لأن الاتحاد الأوروبي لم يعد راغبا في توصيل المساعدات إلى الشعب الفلسطيني من خلال السلطة الفلسطينية. وفي عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، كان تضامن الأوروبيين مع الشعب الفلسطيني أقوى من أي وقت مضى، ورغم عدم تعامل الاتحاد مع السلطة الفلسطينية، فقد وجد سبلا لتوصيل المساعدات إلى الشعب الفلسطيني بدرجة أكبر من ذي قبل. وفي عام ٢٠٠٧، تبرعت المفوضية الأوروبية وأعضاؤها بقرابة ١,٥ بليون دولار، ذهب معظمها مباشرة إلى الشعب الفلسطيني.

٦٥ - وقال إن آلية تقديم تلك المساعدات في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، التي كانت تتجنب الحكومة، كانت تتوجه إلى تلبية الاحتياجات الأساسية للناس، وليس للتنمية الاقتصادية. ولم يكن ذلك أكثر الطرق كفاءة لتقديم المعونة. بناء عليه، رأت المفوضية الأوروبية في منتصف عام ٢٠٠٧ أن الوقت مناسب لإعادة النظر في الطريقة التي تقدم بها المعونة للشعب الفلسطيني. وبالتالي، وفي عام ٢٠٠٨، عقب مؤتمر باريس، حيث أعلن عن التعهد بتبرعات تبلغ ٧,٧ بليون دولار، كان الاتحاد الأوروبي وأعضاؤه يرغبون في إيجاد طرق جديدة لتطوير شراكة مع السلطة الفلسطينية وتحديد الأولويات التي يتعين تمويلها. وقال إن الآلية الجديدة بدأت عملها تحت اسم الآلية الأوروبية - الفلسطينية لإدارة المساعدات الاجتماعية - الاقتصادية، وهي الآلية التي تقدم الدعم لتنفيذ الخطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية.

٦٦ - وأوضح أنه في عام ٢٠٠٨، سيعلم الاتحاد الأوروبي مرة أخرى خطة عمل مشتركة، يحدد من خلالها الاتحاد والسلطة الفلسطينية مجموعة من الأولويات بشأن الحوار السياسي والتعاون الاقتصادي. وفي اليوم التالي، يُستأنف التعاون الثلاثي بين المفوضية الأوروبية وإسرائيل والسلطة الفلسطينية حول التجارة عندما يلتقي كبار المسؤولين في بروكسل للمرة الأولى منذ سنوات لمناقشة المسائل التجارية ذات الاهتمام المشترك. ومضى يقول إن ما من قدر من المساعدة المالية والإصلاح المالي من جانب السلطة الفلسطينية يمكن أن يعالج الوضع في غزة. وفي نفس الوقت، تحتاج إسرائيل لأن تتمتع بالأمان. وعندما تفي السلطة الإسرائيلية بالتزاماتها الأمنية، سيكون من المهم أن ترد إسرائيل بالمثل فيما يتعلق بحرية التحرك وإمكانية الوصول. وفي غضون ذلك، فإن الاتحاد الأوروبي يحث المانحين الآخرين على التقدم والمساعدة في سد الفجوة بين نفقات السلطة الفلسطينية وإيراداتها. غير أن عملية السلام والتغييرات على أرض الواقع هي التي ستمكن ذلك الاقتصاد من النمو في نهاية المطاف.

٦٧ - **تاكيشي ناروز**، الممثل المقيم للوكالة اليابانية للتعاون الدولي - مكتب الوكالة في الضفة الغربية وغزة، بدا بالقول بأنه لا يمكن بناء الثقة بين إسرائيل والفلسطينيين إلا من خلال الحوار، وأن العنف يزيد من تفاقم الوضع. وقال إنه لا بد من تدخل طرف ثالث لتشجيع المصالحة من خلال إتاحة الفرص للشعبين لإزالة المعوقات. ثم ركز على المشاريع والمقترحات الرامية لتمكين المجتمعات المحلية وتحقيق التنمية الإقليمية وتوفير ساحة للحوار من خلال نهج بناء السلام الشامل. وقال إنه ليس من السهل العثور على آلة محركة للتنمية في الأراضي الفلسطينية نظرا لظروفها الطبيعية القاسية وللاحتلال الإسرائيلي. غير أن من الأهمية الاستفادة مما هو متاح من بنية أساسية اقتصادية، رغم محدوديتها وهشاشتها، بأقصى ما يمكن

من الفعالية، وتشجيع المؤسسات التجارية المحلية الصغيرة عن طريق تقديم المساعدة إلى أجهزة الحكم المحلي وتمكين المجتمعات المحلية، التي كانت دائما عرضة للاستبعاد والتهميش. وقال إن المجتمع المحلي المعزول سياسيا واقتصاديا يشكل، في الواقع، ”مهيدا للحلقة المفرغة والعنف الذي لا ينتهي“.

٦٨ - واستطرد يقول إنه لتشجيع التمكين للمجتمع المحلي، وضعت الوكالة اليابانية للتعاون الدولي نهجا شموليا تندمج فيه بعض إجراءات التدخل الهامة على مستوى المجتمع المحلي لتحديد ما لمختلف المجتمعات المحلية المتنوعة من إمكانيات وأفضليات بغية التوصل إلى نموذج ناجح للمجتمع المحلي. ووقع اختيار الوكالة على أريحا وغور نهر الأردن كمنطقة محددة توضع لها وتنفذ فيها سلسلة من أنشطة التعاون التقني على أرض الواقع. والهدف من ذلك هو إنشاء منظومة حكم محلي ديمقراطي وتحسين مستوى الخدمات الاجتماعية المقدمة إلى المجتمعات المحلية. وأشار إلى أنه في عام ٢٠٠٥، بدأت الوكالة اليابانية ثلاثة مشاريع للتعاون التقني ومشروع دراسة خطة كبرى في إطار برنامج تنمية أريحا، وهو ما يشمل مشروع تحسين الخدمات الصحية للأم والطفل، ومشروع إدارة النفايات الصلبة، ومشروع لبناء قدرات الحكم المحلي. وكان هناك مشروع دراسة أخرى لخطة كبرى بشأن الطريق الساحلي في غزة، غير أنه عُلق بسبب تدهور الحالة الأمنية.

٦٩ - وقال إن تلك المشاريع تشكل الفكرة الأساسية لـ ”ممر السلام والازدهار“، التي اقترحها رئيس الوزراء الياباني السابق جونيشيرو كويزومي في العام السابق. وأضاف أن تلك المشاريع وغيرها من مبادرات الوكالة تلقى تدريجيا الاعتراف من جانب الفلسطينيين، وستترك مستقبلا أثرا هائلا على مواقف الحكومة الفلسطينية والقطاع الخاص الفلسطيني. كما أنها لفتت انتباه الإسرائيليين، باعتبارها مبادرة سلام من جانب الحكومة اليابانية. وقال إنه يجب ألا ننسى أن المجتمعات هي الأطراف الرئيسية في تحقيق الاستقرار أو انعدامه. فالتعامل مع المجتمعات المحلية وناسها في مجال الاحتياجات الإنسانية الأساسية لن يكون كافيا، ولذلك تسعى الوكالة اليابانية إلى حفز المجتمعات المحلية من خلال مشاريع التنمية الشاملة المتوسطة والطويلة الأجل.

٧٠ - ناصر شرايدة، الأمين العام لوزارة التخطيط والتعاون الدولي بالملكة الأردنية الهاشمية، سلط الضوء على أهمية دعم الاقتصاد الفلسطيني من خلال التعاون الإقليمي. وقال إن الأوضاع تتدهور في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإن الاقتصاد الفلسطيني يواجه الكثير من التحديات الشديدة الصعوبة. وقد تناول ذلك بالفعل العديد من المتكلمين أثناء الحلقة

الدراسية، وشددوا على أن استمرار الوضع الراهن لن يؤدي إلا إلى زيادة المعاناة واليأس اجتماعيا واقتصاديا.

٧١ - وأكد على أهمية الأفكار المبتكرة المطروحة حاليا، مثل مبادرة "ممر السلام والازدهار" الأردنية، التي لم تقتصر على الإسهام في إقامة شراكات إقليمية فحسب، بل وأيضا في بناء الثقة فيما بين بلدان المنطقة. كما دعمت هذه النماذج تأسيس اقتصاد يعتمد على الذات، وكانت فعالة في الحفاظ على السلام والاستقرار في المنطقة. يمكن للأردن، في ضوء علاقاته التاريخية وقربه الجغرافي مع فلسطين، أن يكون مدخلا للجهود الرامية إلى تنفيذ خطط إصلاح الاقتصاد الفلسطيني وتنميته.

٧٢ - وأعرب عن تقديره للوكالة اليابانية للتنمية الدولية لتنفيذها المرحلة الأولى من دراسة الجدوى والخطة الكبرى وتحديد موقع لمجمع زراعي - صناعي. كما أشار إلى المشاريع الأخرى التي تتضمنها المبادرة، مثل تشييد الجسور، وهو عنصر مباشر لتدفق حركة السلع من المجمع الزراعي - الصناعي للوصول إلى الأسواق العالمية. وأضاف أن المبادرة حددت مجالات أخرى للتعاون التقني، منها إنتاج المحاصيل وأنشطة ما بعد الحصاد، وإدارة الموارد المائية، والتسويق، والتغليف، وضمان الجودة. وقال إن إحراز التقدم ليس بالأمر السهل في ضوء القيود العديدة المفروضة على أرض الواقع. ورغم الجهود المبذولة حتى الآن، لا يزال يتعين بذل ما هو أكثر وعدم إضاعة الوقت لتحقيق المكاسب المرجوة التي يمكن أن تحققها المبادرة، ليس للفلسطينيين وحدهم، وإنما للإسرائيليين والأردنيين أيضا.

الجلسة العامة الثالثة

حشد المساعدات الدولية دعما للخطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية

٧٣ - تضمنت الجلسة العامة الثالثة، التي حملت عنوان "حشد المساعدات الدولية دعما للخطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية"، عروضاً قدمها خمسة من الخبراء. وتناول الخبراء المواضيع الفرعية التالية: "دعم العملية السياسية: مؤتمر باريس للمناحين؛ دور منظومة الأمم المتحدة"؛ مساهمات المنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني.

٧٤ - محمد إشتيه، رئيس المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار في رام الله، قال الاقتصاد الفلسطيني يرتبط بعلاقة تبعية عميقة بإسرائيل، من أكثر من زاوية من بينها التجارة وقوة العمل والبنية الأساسية. والأزمة الاقتصادية الفلسطينية لم تحدث نتيجة لسياسة بعينها تبنتها السلطة الفلسطينية، وإنما جاءت نتيجة للاحتلال الإسرائيلي وللوضع السياسي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وذكر بأنه كان من المفترض أن يكتمل تنفيذ اتفاقات أوسلو في

عام ١٩٩٩ بإنشاء دولة فلسطينية، غير أن الفترة الانتقالية التي بدأت عام ١٩٩٣ لا تزال مستمرة حتى اليوم.

٧٥ - ومضى يقول معلقاً إنه منذ وصول حركة حماس للحكم عام ٢٠٠٦، تلقت ١,٦ بليون دولار تبرعات من المانحين، حيث دخل إلى الصورة مانحون غير تقليديين، مثل جمهورية إيران الإسلامية. وبالتالي، فإن القول بأن المانحين لم يقدموا أموالاً للفلسطينيين خلال فترة حكم حركة حماس هو قول غير صحيح. غير أن من الصحيح أن دينامية المنح قد تغيرت. وضرب في ذلك مثال الاتحاد الأوروبي، فقال إنه يدعم الفلسطينيين بشكل مباشر، وليس من خلال وزارة مالية السلطة الفلسطينية. وأوضح أنه ليس ثمة تطابق تام بنسبة ١٠٠ في المائة بين أولويات المانحين والأولويات الفلسطينية. غير أنه أعرب عن أمله في أن يتغير الحال وتسمح المساعدات المقدمة عام ٢٠٠٨ بتحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني بما لا يقل عن ٥ في المائة. وانتقل إلى مؤتمر باريس للمانحين، فقال إن بعض المانحين ربطوا التعهدات التي تبلغ ٧,٧ بليون دولار بشروط مثل إحراز تقدم في عملية السلام، وكفالة الوحدة الوطنية الفلسطينية والاتفاق مع حركة حماس. وأشار إلى أنه نظراً لإجراءات المعونات، فإن ذلك عادة ما يكون أمراً معقداً، قائلاً إنه سيكون راضياً لو أمكن إنفاق ٥٠ في المائة من تلك الأموال في الأراضي الفلسطينية.

٧٦ - وقال إنه لو جرى ربط أموال المانحين بالتقدم السياسي، سيعني ذلك أن عدم وجود حل سياسي سيؤدي إلى تقلص المساعدات، ويُعاقب الفلسطينيون مرتين: مرة بحصولهم على معونات أقل، ومرة باستمرارهم في العيش تحت وطأة الاحتلال. ففي حين أن هناك آلية لصرف أموال المانحين، ليست هناك آلية للضغط على إسرائيل من أجل إحراز تقدم سياسي. وقد بذلت السلطة الفلسطينية جهوداً لإقرار النظام وفرض القانون للسماح بتدفق المعونات إلى الاقتصاد الفلسطيني. وما لم تحقق إسرائيل تقدماً على أرض الواقع بإزالة العقبات والسماح بنمو الاقتصاد الفلسطيني، سيتخذ المانحون موقف "الانتظار حتى تتكشف الأمور". وقال إن من الافتراء القول بأن الخطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية تستبعد قطاع غزة، حيث أنها تخصص قرابة ٤٠ في المائة من المشاريع للقطاع. وقال إن الفلسطينيين ليسوا شعباً كسولاً، كما أن أرضهم ليست مجدبة. فالأزمة الاقتصادية الراهنة هي نتيجة للقوة العسكرية للاحتلال والحصار السياسي الذي يفرضه الإسرائيليون. فالتدابير التي تتخذها إسرائيل تؤدي إلى أن تجعل من غزة صوماً آخر. واحتتم كلمته بمطالبتة المانحين الإسراع بصرف التبرعات التي تعهدوا بها لمشاريع التنمية من أجل التخفيف من حدة الفقر.

٧٧ - عاطف قبرصي، أستاذ علم الاقتصاد بجامعة ماك ماستر في هاملتون، أونتاريو، قال إن الاقتصاد الفلسطيني يرتبط ارتباطاً قوياً جداً بالاقتصاد الإسرائيلي، كما أنه يبدو قرماً إلى جانب جاره الأغنى والأكثر تنوعاً والذي يتفوق عليه في الأداء. وقد حدثت الإغلاقات وأوامر الحظر ونقاط التفتيش بصورة جوهرية من قدرة الفلسطينيين على استيعاب فائض قوة العمل، واضطروا بالتالي إلى التحول إلى "اقتصاد غير رسمي" من خلال التشرذم إلى قطاعات غير منظمة، لينتقل النشاط الاقتصادي من القطاعات التجارية إلى القطاعات غير التجارية، بما يجد من المجال المالي المتاح للحكومة ومن المجال الاقتصادي اللازم لأي إنتاج مجد. فالاقتصاد الفلسطيني ذو الكلفة العالية، الذي كان يشهد تدفقاً مستمراً لرؤوس الأموال إلى الخارج ويعاني من عزله عن العالم العربي، يفتقر إلى فرص اجتذاب رؤوس الأموال. وزادت العزلة من تكلفة الإنتاج، بصورة خلقت تشوهاً في هيكل الأسعار، بما حال بينه وبين القدرة على المنافسة التجارية. فأسعار الملابس الفلسطينية تصل إلى ضعف مثيلاتها الأردنية، على سبيل المثال. وأصبحت هذه التشوهات واقعاً يومياً، مما يجعل من الصعوبة البالغة أن تكون المعونات فعالة، حيث أن هدف المعونات هو تخليص الاقتصاد من تلك التشوهات التي أنشأها الاحتلال.

٧٨ - وأشار إلى أن الأمم المتحدة حاولت، بأشكال عديدة، الإبقاء على الاقتصاد الفلسطيني من خلال تقليص أوجه الضعف إلى أقصى حد وتضييق الفجوات في السياسة المالية العامة. ورغم الصعوبات، فإن لدى الأمم المتحدة ١٨ منظمة تعمل على أرض الواقع، وكان بمقدورها أن تواصل عملياتها وتقدم طائفة عريضة من المساعدات للفلسطينيين، دون شروط، ليس فقط في الضفة الغربية، بل وفي قطاع غزة أيضاً. وقال إن الأمم المتحدة تحرص دائماً فيما تقوم به من جهود الإغاثة على ألا يتوقف ارتباطها بالمنظور الإنمائي. فالمنظمة هي العين الموضوعية التي يرى بها العالم معاناة الفلسطينيين نتيجة للاحتلال الغاشم. وما من منظمة أخرى يمكن أن تقوم بهذا الدور بفعالية أكثر من الأمم المتحدة. كما أنها ترى ضرورة إحداث تحول هيكلي، من خلال بناء القدرات وطرح الخيارات أمام الفلسطينيين. كما أنها تسعى إلى توسيع نطاق السياسات العامة، والتأكيد على نموذج التنمية البشرية، وتوسيع الاختيارات أمام الناس. وإذا كان هناك ما يعترض طريق ذلك النموذج، إنه الاحتلال.

٧٩ - ومضى يقول إن أهم تعبير عن التنمية البشرية اليوم هو المعادلة التي ترادف التنمية والحرية، لأنه بدون الحرية لن يكون ممكناً تحقيق غايات التنمية. وثمة سبيل آخر أمام الأمم المتحدة كي تكون أكثر فاعلية وأكثر اتساقاً مع أهدافها، وهو أن تعتمد على فتح الخيارات أمام الفلسطينيين بتمكين الاقتصاد الفلسطيني من جديد وتنمية قدرته من جديد على التجارة مع الأردن ومصر، وعن طريقهما مع دول الخليج. وأشار إلى أن الاقتصاد الفلسطيني مستبعد

من المكاسب الناتجة عن الازدهار النفطي الثالث الذي تشهده المنطقة. وأضاف أن ٩٢ في المائة من التجارة الفلسطينية يتم حالياً مع إسرائيل، و ٢ في المائة مع مصر، و ٣ في المائة مع الأردن؛ وذلك رغم أن الأراضي الفلسطينية تتمتع بمزايا نسبية في التجارة مع البلدان العربية. واختتم كلمته بقوله إن أي معونات للفلسطينيين هي معونات للاقتصاد الإسرائيلي في نهاية المطاف، حيث تخفف من المسؤوليات الواقعة على عاتق إسرائيل في تلبية احتياجات الشعب الفلسطيني. أما المجتمع الدولي، فيقع عليه التزام يجعل الاحتلال الإسرائيلي مكلفاً، فإنهاء الاحتلال وحده الذي يجعل أية معونات مجدية.

٨٠ - **وجيه عزازيرة**، المدير العام لإدارة الشؤون الفلسطينية بوزارة خارجية المملكة الأردنية الهاشمية، أعرب عن اتفاقه مع الرأي القائل بأن الاقتصاد الفلسطيني تخلف عن اللحاق بالركب بسبب الاحتلال. ومنذ عام ٢٠٠٠، تكبدت مختلف القطاعات الاقتصادية الفلسطينية خسائر فادحة. وازداد عدد العوائل، بما يتضمن الحواجز العسكرية، إلى ٥٦٣ حازراً؛ كما أن الحصار الشامل المفروض على قطاع غزة قد أصاب الحياة بالشلل التام. وتوقفت معظم قطاعات الاقتصاد والخدمات عن العمل، وانهار نظام الحياة اليومي، وكان التأثير العام للإغلاقات فادحاً. واستشهد بآخر الإحصاءات ليقول إن ٥٧ في المائة من العائلات الفلسطينية تعاني من الفقر، منها ٤٢ في المائة في الضفة الغربية و ٧٩ في المائة في قطاع غزة. وتجاوز معدل البطالة ٤٠ في المائة، بينما وصلت نسبة غياب الأمن الغذائي إلى ٣٤ في المائة. وارتفعت الأسعار خلال عام ٢٠٠٧ بشكل كبير، وبخاصة السلع الأساسية التي ارتفعت أسعارها بنسبة ٥ في المائة. وقال إنه من أجل إحراز تقدم سياسي ملحوظ في العملية السلمية وترسيخ مفاهيم الأمن والاستقرار، لا بد من معالجة التحديات الاقتصادية والإنمائية.

٨١ - ومضى يقول إن الأردن لم يدخر وسعاً في دعم الفلسطينيين على الصعيدين الدولي والإقليمي، إلى الحد الذي أصبح معه ذلك العنوان الأبرز للدبلوماسية الأردنية. ونقل عن الملك عبد الله الثاني، ملك الأردن، قوله إن استمرار التدهور الاقتصادي والسياسي الفلسطيني بشكل أكبر سيؤدي إلى زيادة معاناة الفلسطينيين وزيادة المخاطر الأمنية لإسرائيليين. ومن هنا تأكيد الأردن على استمرار الدعم الدولي للسلطة الفلسطينية لمساعدتها على تطوير مؤسساتها. فلا بد من تعزيز المناخ الاستثماري، مع التركيز على تصدير الصناعات والمنتجات الفلسطينية، وخاصة إلى البلدان العربية، بما يساعد في إعادة بناء الاقتصاد الوطني الفلسطيني. وقد سعى الأردن دائماً إلى إيجاد حل عادل ودائم للصراع بالمشاركة في مؤتمرات من قبيل مؤتمر أنابوليس ومؤتمر باريس للمانحين، وبناء الثقة بين

الطرفين. وقال إن الأردن ينسق حالياً مع المجتمع للتخضير للمؤتمر المقبل المقرر عقده في موسكو.

٨٢ - واستطرد قائلاً إن الأردن هو البوابة الأساسية للصادرات الفلسطينية ولحركة رؤوس الأموال ورجال الأعمال الفلسطينيين. كما أن الأردن يمنح الصادرات الفلسطينية أفضلية تنافسية عن طريق إعفائها من الرسوم الجمركية والضرائب. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هناك ارتباط وثيق بين رأس المال المصري الفلسطيني والأردني. وناقش المشاريع التي بدأها الأردن لدعم الفلسطينيين، بما في ذلك الجهود المبذولة لربط أريحا ورام الله بشبكة الكهرباء الأردنية. ويواصل الأردن إرسال المواد الغذائية والأدوية والسلع الأساسية الأخرى بصورة عاجلة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، كما أقام مستشفيات هناك، وكذلك في القدس ونابلس. وفتح الأردن أيضاً مستشفياته الخاصة لمعالجة اللاجئين الفلسطينيين المحتاجين للعلاج. وقد منح الأردن اللاجئين الفلسطينيين الجنسية والمواطنة بشكل كامل مع الحفاظ على حقوقهم، وأتاح لهم فرص الاندماج في المجتمع الأردني كمواطنين.

٨٣ - **ناعومي مارك**، منسقة مشاريع غزة بمنظمة الأطباء المناصرين لحقوق الإنسان، تل أبيب، قالت إن المعضلة الرئيسية التي تواجهها في عملها تنبع من التوتر بين العمل السياسي والعمل الإنساني. فمساعدة الأفراد تعني تأمين قدر من التعاون مع البيروقراطيات الحكومية، ودائماً ما يكون هناك خطر من أن تستغل تلك المساعدة من جانب الحكومة التي تناضل منظماتها ضدها. وقالت إنها اختارت أن تكون مدنية تعارض احتلال الأراضي الفلسطينية، وتعارض المناخ العسكري الذي يسود مجتمعتها. وقد رفضت الخدمة في الجيش الإسرائيلي، وعملت بدلاً من ذلك في منظمة الأطباء المناصرين لحقوق الإنسان في إسرائيل. وهذه المنظمة، التي أنشئت عام ١٩٨٨، تضم أكثر من ٥٠٠ عضو، ورسالتها هي تأمين حقوق الإنسان والحقوق الصحية لأولئك الذين تُنتهك حقوقهم في إسرائيل وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة.

٨٤ - وقالت إن منظماتها تقوم بتمثيل ومساعدة السجناء والمحتجزين، والعمال المهاجرين، والأشخاص الذين لا يحملون وثائق قانونية واللاجئين، والبدو من القرى غير المعترف بها، والمواطنين الذين لا يتمتعون بالتأمين الصحي، والفلسطينيين من الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة، تعمل منظماتها للتضامن مع الفلسطينيين على مستويين: تشغيل عيادات متنقلة في مختلف القرى الفلسطينية لتوفير المساعدة الطبية المباشرة التي تشتد الحاجة إليها؛ ومناصرة الحقوق الصحية من خلال العمل السياسي في مجال حقوق الإنسان. وتشمل جهود المنظمة رفع مستوى الوعي من خلال المرافعات أمام المحاكم وممارسة الضغط على الهيئات التشريعية، ومحاولة الضغط على الحكومة الإسرائيلية للإقرار بمسؤوليتها واحترام

الحقوق الصحية للفلسطينيين تحت الاحتلال، بما في ذلك تأمين الحق في الحصول على الخدمات الصحية للمرضى الفلسطينيين الذين لا يتوفر علاجهم في الضفة الغربية وقطاع غزة.

٨٥ - ومن خلال عرض برنامج "باور بوينت"، عرضت العملية التي يمر بها الفلسطيني للحصول على تصريح بمغادرة غزة لتلقي الرعاية الطبية في المستشفى. ووصفت العلاقة بين اللجنة الفلسطينية والجانب الإسرائيلي، وكل منهما يطلب تصريحاً، بأنها "أشبه بالكابوس"؛ فالمريض عليه الانتظار مدة تتراوح بين أسبوع واحد وشهرين لتلقي رد من الجانب الإسرائيلي أو من الأمن العام الإسرائيلي، وحتى بعد الانتظار، ليس هناك ضمان بأنه سيحصل على التصريح. وأشارت إلى أنه مع مرور الوقت، يبقى المزيد من المرضى وحياتهم مهددة في غزة دون أن تتوفر لهم أية خيارات للعلاج. وأضافت أن العمل الإنساني يجب أن ينطلق من فهم مؤداه أن المشاكل ستحل بمجرد انتهاء الاحتلال. فطالما ظلت إسرائيل تسيطر على المعابر، وعلى المجال الجوي والبحر في قطاع غزة، فإنها تكون مسؤولة عن كفالة حقوق الإنسان لمواطني غزة، بما في ذلك حقوقهم الصحية. وبعد اعتبار غزة كياناً معادياً، مُنعت التصاريح حتى للمرضى المهددة حياتهم. وقالت إنه ما من صراع يمكن أن يعتبر فيه المرضى بمثابة رهائن. وإذا كان المجتمع الدولي يريد الأمن للفلسطينيين والإسرائيليين، فيجب عليه أن يعيد تعريف الأمن. فلن تكون هناك فرصة أمام السلام إلا عندما يكون الأمن الشخصي متساوياً بالنسبة للجميع.

٨٦ - تشارلز كلايتون، المدير الوطني لمنظمة الرؤية العالمية في القدس ورئيس رابطة وكالات التنمية الدولية العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، قال إن شبكة الرابطة تضم في عضويتها ٦٧ من منظمات المجتمع المدني في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتجمع الرابطة ما قيمته ٣٠٠ مليون دولار من المعونات سنوياً، وتمثل ٢٠ بلداً من حيث التسجيل، و ٥٠ بلداً من حيث الهبات. على أن الأكثر أهمية أن رابطته تجهد لتيسير الكرامة والأمل لملايين من الناس. وانتقل للحديث عن منظمة الرؤية العالمية، فقال إنها بدأت مشروعاً يهدف إلى إحداث تحول في حياة ١٠٠ ٠٠٠ طفل وعائلاتهم، تعرفهم المنظمة بالاسم، ومساعدتهم على تحقيق مستوى مقبول من الرفاه والاستقرار بحلول عام ٢٠٢٠. ويمثل هذه الرقم عُشر السكان الفلسطينيين.

٨٧ - ومضى يقول إن الأراضي الفلسطينية المحتلة بيئة فريدة من نوعها بالنسبة للمعونات الإنسانية. فقد طال أمد الاحتلال، وهو ما يعني أن معظم أطفال رام الله لم يشاهدوا القدس أبداً، رغم أنها لا تبعد عنهم أكثر من ١٠ كيلومترات. ورغم أن الاحتلال يولد الفقر والبؤس، فإنه مع ذلك يتمتع بالرعاية الخارجية. وقال إن المرء لا يصادف مثل هذا التشوه

غير العادي إلا في حالات شديدة الندرة. ومضى يقول إن العنف الذي يرتكبه الجانبان، وإن يكن بصورة غير متكافئة في نطاقه، هو عنف متأصل في الجانبين معا ويستحق الإدانة في الجانبين على حد سواء. ولا تملك منظمات المجتمع المدني إلا أن تنظر في يأس للاستخفاف بحماية الأطفال، وللعنف ضد السكان المدنيين في الجانبين. كما كانت هناك مشكلة في كشف الحقائق، فمنظمات المجتمع المدني تعتمد في قدرتها التمويلية على المعلومات العامة. ومؤخرا، كان هناك تحسن ملحوظ في نشر المعلومات.

٨٨ - واستطرد يقول إن الضفة الغربية وغزة تحتلفان عن بيئات المعونات الأخرى. فكثير من الفلسطينيين يترددون في الاعتراف باحتياجهم بسبب أعراف الضيافة التقليدية: فالأسرة تفضل أن تعاني الجوع كي توفر لضييفها وجبة طيبة وتعطيه انطبعا طيبا عنها. ومثل هذه البيئة تعتبر غير مواتية للتنمية، حيث لا تستطيع المنظمة أن تعتمد على مؤشرات التنمية البشرية. فعندما يصل إلى علم العالم أن الأطفال صاروا معوقين، يكون جيل جديد قد غرق بالفعل. وقال إنه يصعب بصفة خاصة تشغيل القروض الصغيرة في بيئة غير مواتية للتنمية. وأضاف أن الفقر في الأراضي الفلسطينية لا تظهر أشكاله بالطريقة التي تظهر بها في البلدان الأخرى. ولذلك، يصعب اجتذاب التدخلات السليمة. وأشار إلى أن متوسط دخل الإسرائيلي يزيد ٢٥ مرة عن متوسط دخل الأسرة في الأراضي المحتلة. ولذلك، يلزم وضع تعريف جديد للفقر لمساعدة بقية العالم على أن يفهموا الوضع بشكل أسرع ويجردوا الصراع السياسي من طابعه الأسطوري. كما أن ذلك من شأنه أن يساعد المنظمات على أن تصبح أكثر واقعية في تقدير المعاناة على الجانبين، ولا سيما لدى الشعب الفلسطيني.

رابعاً - الجلسة الختامية

٨٩ - محمد العلاف، الممثل الدائم للأردن لدى الأمم المتحدة، قال إن الأردن يكن تقديراً كبيراً للدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في رفع الظلم عن الشعب الفلسطيني، مشيداً بالدور التاريخي الذي تقوم به اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في هذا الصدد. وقال إن عقد اللقاء في عمان يأتي انسجاماً مع السياسة الأردنية في تقديم كافة أشكال الدعم السياسي والاقتصادي والمعنوي للفلسطينيين. فحكومته لا تكتفي فقط بدعم الحقوق الفلسطينية، بل وتحتضنها وتدافع عنها وتحملها إلى كافة المحافل الدولية. وخلال الأزمة الإنسانية الأخيرة في غزة، بذل الأردن جهوداً الدبلوماسية لفك الحصار ووقف الاعتداءات العسكرية، وأعلن رفضه القاطع لسياسة العقاب الجماعي والإجراءات أحادية الجانب وسياسة التصعيد العسكري المتواصل. وتضمنت الجهود الأردنية تقديم المساعدة الإنسانية، مثل فتح أبواب المستشفيات الأردنية أمام الفلسطينيين.

٩٠ - ومضى يقول إن أحداث الشهر السابق قد أدت إلى أزمة اجتماعية - اقتصادية غير مسبقة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما ينذر بكارثة إنسانية. ولكن تظل المسألة الفلسطينية بالأساس قضية سياسية بالدرجة الأولى، والوسيلة الوحيدة لبناء اقتصاد فلسطيني مزدهر ومستدام وقادر على البقاء هي في تحقيق تسوية سياسية سلمية عادلة تضع حدا للاحتلال الإسرائيلي. فرغم التحولات الاستراتيجية التي تحدثت على أرض الواقع، فإن الأرضية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لإقامة الدولة الفلسطينية قد أصبحت مهيأة أكثر من أي وقت مضى. كما أن مؤتمر أنابوليس ونجاح مؤتمر باريس قد أطلقا زخما دوليا واسعا. وهناك أيضا الخطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية، إلى جانب توفر الإرادة السياسية الجادة لدى القيادة الفلسطينية لخلق نظام سياسي ديمقراطي يتسم بالانفتاح والشفافية. واحتتم كلمته بقوله إن إقامة الدولة الفلسطينية لم تعد حلما قادمًا من الفضاء بقدر ما هي هدف استراتيجي واقعي وقابل للتنفيذ.

٩١ - **رياض منصور**، المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة، قال إنه وإن كان القطاع الخاص والاقتصاد قد انهارا في غزة، فإن هناك اليوم، بعد مؤتمر أنابوليس وباريس، إرادة دولية جماعية هائلة تنعقد حول مبدئين: إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية. ولكي يحدث ذلك، يجب أن تتوفر لمؤسسات السلطة الفلسطينية كل مقومات الحياة. وقال، مع ذلك، إنه ليس من الحكمة أن نظل أسرى لجو ما بعد أنابوليس. فمن الصعب أن تنطلق الخطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية بصورة جادة بينما لا تفي إسرائيل بالتزاماتها بموجب خريطة الطريق، ألا وهي تجميد بناء المستوطنات، وتفكيك المستوطنات المتقدمة، وإزالة العقبات، ورفع الحصار عن غزة، وفتح المعابر الحدودية، وإعادة الوضع إلى ما كان عليه عام ٢٠٠٠، وإطلاق سراح السجناء السياسيين، وفتح المكاتب الفلسطينية الوطنية في القدس.

٩٢ - ومضى يقول إن المشاركين في الحلقة الدراسية قد تلقوا تقارير من الخبراء الذين يعملون في الميدان ويتفهمون تفاصيل الوضع: فالمستوطنات تتكاثر بصورة سرطانية، والجدار العازل المدمر يفصل بين المجتمعات المحلية، فضلا عن استمرار الحصار المفروض على قطاع غزة وانتشار نقاط التفتيش. ومثل هذا المناخ ليس موثيا لإقرار السلام أو للنهوض برسالة مؤتمر أنابوليس وباريس. وقال إن هذه لحظة حاسمة وتاريخية للجميع، لتكثيف الجهود لمحاولة إنقاذ عملية السلام. فالفلسطينيون بحاجة إلى الاطمئنان إلى أن جهود السلام ستحقق عائدا ملموسا. والمطلوب هو مضاعفة الجهود وإلا سينتهي مؤتمر أنابوليس وباريس بأن يكونا تجربتين فاشلتين مثل غيرهما من المحاولات. وحث الجميع على احتضان رسالة الحلقة الدراسية بإبداء أكبر قدر من التصميم على عدم السماح لهذه المحاولة الأخيرة بالفشل.

٩٣ - **بول بادجي**، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، قال إن واقع الحياة في ظل الاحتلال يبعث على الانزعاج البالغ. وهي تذكر بواجب اللجنة، والمجتمع الدولي، في مواصلة العمل لدعم الشعب الفلسطيني. وقال إن الحالة في قطاع غزة كانت مصدرا رئيسيا من مصادر القلق. وأضاف أنه إلى جانب إدانة قتل المدنيين الأبرياء، سواء من جانب العمليات العسكرية الإسرائيلية أو بسبب إطلاق الصواريخ من جانب الجماعات الفلسطينية المسلحة، فقد اتفق المشاركون على أن معاقبة السكان المدنيين في غزة بأسرهم وإخضاعهم للحصار أمر غير عادل وغير مقبول. كما أن تجاهل إسرائيل لالتزاماتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة بحماية السكان المدنيين الواقعيين تحت الاحتلال، بما في ذلك قرارها بتخفيض إمدادات الوقود والكهرباء تدريجيا في قطاع غزة، أمر يبعث على القلق البالغ بصفة خاصة.

٩٤ - وانتقل في حديثه إلى الضفة الغربية، فقال إن المشاركين لاحظوا ازدياد عدد الحواجز المادية خلال العام الماضي، وصدور الآلاف من عروض بناء الوحدات السكنية الجديدة بما يتعارض والتزامات إسرائيل بموجب خريطة الطريق. أما الوكالات الإنسانية التي تعمل بلا هوادة لتحسين الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني، فقد فرضت إسرائيل عليها قيودا صارمة في التنقل وإمكانية الوصول إلى جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة. وأكد أنه لا بد من إزالة هذه القيود فورا بناء على الاتفاق المتعلق بالتنقل وإمكانية الوصول المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

٩٥ - ومضى يقول إن المشاركين أعربوا عن تقديرهم للجهود التي تبذلها مختلف وكالات الأمم المتحدة باعتبارها جزءا من الجهود الدولية الأوسع للتخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني. كما رحبوا بالتعهدات الكبيرة التي أعلنت في مؤتمر باريس للمانحين وبالخطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية، التي تشكل رؤية شاملة تنطوي على كل مقومات النجاح إذا ما تواكبت مع عزم إسرائيل على الوفاء بالتزاماتها ومع دعم دوائر المانحين الدوليين. وأهابت اللجنة بالمانحين أن يقدموا تبرعات سخية لهذه الخطة للوفاء بالتعهدات التي قطعوها على أنفسهم في مؤتمر باريس. وتم تذكير المشاركين بأن المساعدة الإنسانية القيمة والإغاثة الطارئة التي يقدمها المجتمع الدولي ليست بديلا للانعاش الاقتصادي والتنمية الطويلة الأجل. وأكد المشاركون أن العملية السياسية لا يمكن أن تسفر عن النتائج المرجوة إلا إذا تحسنت الظروف المعيشية للشعب الفلسطيني، وأنه لن يكون بالإمكان تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في الأجل الطويل إلا عندما تضع إسرائيل حدا للاحتلال وبعد قيام الدولة الفلسطينية القادرة على البقاء ضمن حدود عام ١٩٦٧ وفقا لقرارات الأمم المتحدة.